



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة التربية

من أجل استراتيجيّة عربيّة لمكافحة النطرّف العنيف والفكر المنشدّ ومعالجة آثارهما



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

شارع محمد علي عقيد - المركز العمراني الشمالي
ص. ب. 1120 - حي الخضراء 1003 - الجمهورية التونسية
الهاتف: 70 013 900 (216+) - الفاكس: 71 948 668 (216+)
العنوان الإلكتروني: alecso@alecso.org.tn
الأنترنت: www.alecso.org.tn

من أجل استراتيجيّة عربيّة لمكافحة النطرف العنيف والفكر المنشدّ ومعالجة آثارهما

د. فتحي الجزّاي

خبير استشاري في التنمية البشريّة

وزير تربية سابق

2020



5 _____ تصدير

مقدمة

7 _____ التطرف العنيف، فكري وممارسة..

9 _____ في محاولة تعريف المصطلحات المفتاحية

في الخيط الناظم لظاهري التطرف العنيف والإرهاب

11 _____ الأسباب الاقتصادية: البطالة والفقير في المقدمة

11 _____ الأسباب الثقافية: الرهان على الهوية

12 _____ الأسباب الاجتماعية: التفكك العائلي في قفص الاتهام

12 _____ مستوى التحصيل العلمي لدى الإرهابيين

14 _____ في دوافع التطرف العنيف وحركيته

15 _____ عوامل الدفع أو الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف وسياقه الهيكلي

18 _____ عوامل الجذب وأساليب انتشار الفكر المتشدد

مسارات التطرف العنيف

21 _____ المقاربة السوسولوجية للإرهاب والتطرف العنيف

22 _____ المقاربة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المندمجة

في آثار التطرف العنيف ونتائجه

27 _____ على مستوى الأمن والسلام

27 _____ على مستوى التنمية المستدامة

28 _____ على مستوى حقوق الإنسان وسيادة القانون

28 _____ على مستوى العمل الإنساني

نحو خطاب وفكر جديدين

- 29 _____ الدائرة الفكرية والحقوقية
- 29 _____ الدائرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- 29 _____ الدائرة التربوية والدينية
- 30 _____ الدائرة القانونية والقضائية
- 30 _____ الدائرة الإعلامية والمدنية
- 30 _____ الدائرة الأمنية

32 _____ في التمكين للشباب

34 _____ استراتيجيات العمل

برنامج عمل مستوحى من توصيات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع التطرف العنيف

- 36 _____ تحديد إطار السياسات
- 38 _____ اتخاذ الإجراءات

بعض التجارب المقارنة في التعاطي مع التطرف العنيف والإرهاب

- 47 _____ التجربة السعودية: من السكينة إلى المناصحة
- 47 _____ التجربة الجزائرية: الوثام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية
- 48 _____ التجربة الفرنسية: العائلة صمام أمان ضد الإرهاب
- 48 _____ تجارب منصات الخطاب البديل

50 _____ توصيات ومبادئ مرجعية لوضع خطط عمل لمكافحة التطرف العنيف

56 _____ توصيات عملية للنهوض بواقع الشباب العربي المعرض لتأثيرات الفكر المتطرف العنيف

61 _____ خاتمة

64 _____ قائمة المصادر والمراجع

67 _____ عينة من أهم مراكز البحث حول التطرف العنيف والإرهاب، في العالم

بعد التطرف العنيف من أكثر الظواهر التي تهدد العالم اليوم، لتعدّد أسبابه وخطورة آثاره، حتّى غدا ظاهرة عابرة للثقافات، تحظى بالاهتمام الكبير من الحكومات والمجتمعات ومراكز البحث الاستراتيجي، وهو ما حثّم على المجتمع العربي المساهمة الفاعلة في البحث عن حلول عملية لهذه الظاهرة وفق مقاربة متعدّدة الأبعاد.

وتأتي هذه الدراسة ضمن هذا السياق الذي حرصت فيه المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تأكيد ما يلي:

- يكون البحث في قضية التطرف العنيف بحثا شاملا يتقصّى أسبابه ومظاهره ويعي تشابك قضاياها وتعقيدها، بغية الخروج بتصوّر واضح المعالم. وهو ما سعت الدراسة إلى إبرازه بالجهد المعرفي الذي بُذل في تحديد الظاهرة وأسباب انتشارها، وتعريف المصطلحات والتنبية إلى محاذير التعميم والخلط التي قد تشوب بعض المفاهيم أحيانا،
- العمل على وضع مقاربة شاملة لمعالجة الظاهرة تستحضر الأبعاد الفكرية والاقتصادية والثقافية والتشريعية، وتستعين بمختلف المناهج ذات الصلة بالجوانب النفسية والعلمية، وتنطلق من سياق عالمي أزال فيه وسائل الاتصال الحديثة كلّ الحدود والموانع.
- تأطير المعالجة العربية لظاهرة العنف "المعوم" برؤية كونية وهو ما يفسّر انطلاق مقترحات هذه الوثيقة من خطة الأمم المتحدة لمكافحة العنف تأكيدا لأهميّة المنظور الإنساني والمسؤولية الجماعية في التعاطي مع هذه الظاهرة.
- الجمع بين الإفادة من التجارب العالمية والعربية وقوّة الاقتراح، ويمكن القول إنّ الدراسة قد وضعت ملامح خطة عربية كفيلة بالمساهمة، إن نُفّذت، في تأمين السلامة والأمن للجميع، وترسيخ قيم التعايش والتحاور والسلم والتآزر ونبذ العنف والإقصاء والتهميش.
- ركّزت الدراسة على إصلاح التعليم وتفعيل سياسات التشغيل وإشاعة روح الحوار على أسس الانفتاح والحرية وتشجيع الإبداع والفاعلية القيادية لدى الشباب في معالجة هذه الظاهرة، وهي قيم تسعى المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى نشرها وتعزيزها.

وأملنا كبير أن تسهم هذه الدراسة في وضع خطة عربية فعّالة لمعالجة التطرف العنيف والوقاية منه.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور فتحي الجراي على جهده المشكور في إنجاز هذا العمل العلمي، ولإدارة التربية في المنظمة التي سهرت على مراجعته وإخراجه ونشره.

والله من وراء القصد.

المدير العام

أ.د. محمد ولد أعمّـر

التطرّف العنيف، فكر وممارسة..

أصبح التطرّف العنيف ظاهرة متفشّية في العديد من المجتمعات، بما فيها بعض المجتمعات المتقدّمة، إلا أنه وبفعل "العولمة"، والثورة العلمية - التقنية والتطوّر الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمواصلات والطفرة الرقمية والمعلوماتية، بات أكثر خطورة وتهديداً على المستوى العالمي بما لا يمكن قياسه قبل بضعة عقود من الزمان، سواء بعمق تأثيره أم بسرعة انتقاله أم بمساحة تحرّكه، حتى غدا العالم كلّهُ "مجالاً حيويّاً" لـ "فيروساته"، الأمر الذي لم يعد يهدّد السلم الوطني والمجتمعي فحسب، بل أصبح خطراً عالمياً بتهديده السلم والأمن الدوليين.

لقد اجتاحت العالم في السّنوات الأخيرة موجة من التطرّف العنيف سمته الأساسية أنّه تطرّف عمليّ سلوكيّ في معظم الأحوال، يعبر عن نفسه بأعمال عنف موجهة ضدّ مختلف فئات المجتمع ومؤسّساته، وتحرّكه دوافع وحوافز وأسباب، بعضها عرقي أو ديني أو أيديولوجي، وبعضها الآخر مرتبط بديناميكية الأفراد كذوات اجتماعية ونفسية، لكنّ تطوّرها وتناميها مرتبط، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي نمت وترعرعت فيها الجماعات المتطرّفة أو الأفراد المتطرّفون..

وإذا كان من الصّعب الفصل بين التطرّف كحالة فكرية لها امتدادات سلوكية، وبين الإرهاب كعنف ممنهج تؤطّره خلفيات فكرية تتغذى من التطرّف نفسه، ثم بين العمليات الإرهابية كإحدى وسائل تجسيد السلوك العنيف من خلال معادلة تتأرجح بين استعمال "الإرهابي" لجسده كسلاح، وبين كونه مجرد مطيّة لتجسيد تطرّفه الفكري والسلوكي من خلال ممارسة العنف على الآخرين وعلى ذاته، فإنّه من باب الموضوعية الحفاظ على مسافة فاصلة بين تمييز التطرّف كحالة انغلاق فكريّ وسلوكيّ داخل المجتمع، وبين التطرّف العنيف الذي أصبح مجرّماً في عرف القوانين الوطنية والدولية.

وقد تفشّى التطرّف العنيف في العديد من بلدان المنطقة العربية والعالم الإسلامي وأخذ يهدّد الدّولة الوطنية بالتشطّي والتفتّت والانقسام الذي أصبح يتخذ في بعض الأحيان طابعاً مجتمعياً، خصوصاً حين يجد بيئة مواتية "لتفقيس بيضه"، و"تفريخ" مجموعات متنوّعة ومختلفة من

القوى الإرهابية، ابتداءً من تنظيم القاعدة وفروعه وصولاً إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام “داعش”¹ والتشكيلات البوذية المنتسبة إليه أو المحسوبة عليه.

وجدير بالذكر أن ظاهرة التطرف العنيف استفحلت إلى درجة مريعة في العديد من دول المنطقة بعد موجة انتفاضات “الربيع العربي” التي انطلقت شرارتها الأولى في أواخر سنة 2010، والتي كان من “آثارها الجانبية” تفشي الفوضى والانفلات الأمني واستشراء الفساد المالي والإداري وضعف الدولة الوطنية ومحاولة التغول عليها من جانب جماعات مسلحة خارج حكم القانون والقضاء. وقد أخذت بعض تلك الجماعات على عاتقها تهديم مقومات الدولة، سواء بفعل “إرادي” أم عبر سلوك عبثي من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة ذاتها، كما حصل في سوريا واليمن والعراق وليبيا. وعلى الرغم من كمية البحوث والدراسات المتعلقة بآليات الراديكالية التي تؤدي إلى العنف، إلا أن المقاربة العملية تدعو إلى الاعتراف بأن ظاهرة التطرف العنيف لا تزال صعبة الفهم، ولا يمكن استقراء التعميمات بشأنها بسهولة من الحالات الفردية أو الفئوية، لأن ذلك يمكن أن يتسبب بوصف فئات معينة، مما يساهم بدوره في زيادة التوترات والنزاعات. وحيث أنه لا يوجد مسار وحيد للتطرف العنيف، فإذاً لا توجد له استجابة واحدة. وحتى المصطلحات المتصلة بمفهومه لم تستقر بعد، وهي موضع جدال حيث أن الكثير منها لا يرتبط بتعريفات معيارية أو على الأقل متعارف عليها عالمياً. وحتى خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف (2015) لم تضع تعريفاً صريحاً له، وأوكلت أمر تعريفه للدول الأعضاء!...

ونظراً لعدم وجود إجماع حول التعريف، يوصى بأن تُناقش هذه المفاهيم وتُحدّد على المستوى الوطني أو الإقليمي عند الاقتضاء، كشرط مسبق لأيّ جهد تخطيطي، من أجل فهم التبعات المتعددة لكل مصطلح فهما كاملاً.

وقد يكون من المفيد ونحن نقارب التطرف العنيف أن نذكر بعض الأرقام الدالة التي تكشف حجم هذه الظاهرة منذ بداية الألفية. فعلى سبيل المثال، تمّ تسجيل وقوع 14000 عملية إرهابية حول العالم خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015 أي خلال خمس عشرة سنة². كما

1 نفذ هذا التنظيم، بين سنتي 3102 و4102، 057 عملية إرهابية حول العالم.

2 ما يقارب 75 بالمائة من الأعمال الإرهابية المسجلة توزعت على خمس دول هي العراق وسوريا وأفغانستان وباكستان ونيجيريا. غير أن دولاً أخرى عديدة كانت ضحية الإرهاب كنونس وتركيا ومصر، إلخ.

لوحظ تضاعف عدد الضحايا تسع مرّات خلال هذه الفترة. وقد أودت العمليّات الإرهابيّة في سنة 2014 وحدها بحياة 37 ألف شخص على مستوى العالم. ومن المؤكّد أنّ نسبة عالية من منفذي العمليات الإرهابية كانوا من الشباب الذين لم يبلغوا الثلاثين من عمرهم.

وتشير بعض الأرقام إلى أنّ العالم بات يواجه أشكالاً جديدة من العنف، بالنظر إلى طرق التنفيذ والمواد المستعملة والأهداف المقصودة حيث أنّ 62 بالمائة من العمليات الإرهابية منذ سنة 2000 كان مسرحها الحافلات والقطارات. كما تشير أرقام أخرى إلى أنّ 5 بالمائة من الهجمات الإرهابية في أوروبا نُفذها متشدّدون مسلمون. ومع أنّ إحصائيات وكيل الجمهورية الفرنسي (2014) تؤكّد أنّ 0,02 بالمائة من المسلمين فقط متهمون بالإرهاب، إلّا أنّ وسائل الإعلام تنسب العمليّات الإرهابية التي تغطّيها إلى منفذين مسلمين بنسبة تتراوح بين 60 و80 بالمائة. أمّا المأساة التي لا تخفى على أيّ ملاحظ متنبّه فهي أنّ حوالي 90 بالمائة من ضحايا العمليّات الإرهابية هم من المسلمين.

في محاولة تعريف المصطلحات المفتاحيّة

- **التطرّف:** ويعني حرفياً "الإيمان بالأفكار البعيدة جدّاً عمّا يعتبره معظم الناس صحيحاً أو معقولاً، ودعم هذه الأفكار". فالتطرّف يشير إلى المواقف أو السلوكيات التي تُعدّ خارجة عن "المألوف"، ولعل هذا المفهوم المُعجميّ الأساسيّ يسلّط الضوء على الطبيعة الذاتية للمصطلح نفسه الذي قد يتخذ معاني مختلفة تبعاً للجهة التي تحدّد "المألوف" والعرف وتقرّر ما هو مقبول أو غير مقبول على هذا الأساس.

- **التطرّف العنيف:** لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً للتطرّف العنيف، كما أشرنا آنفاً. ويشير التصرّو الأكثر شيوعاً إلى ما يعتقده و/أو يفعله الأشخاص الذين يدعمون أو يستخدمون العنف لتحقيق غايات إيديولوجية أو دينية أو سياسية. ويشمل ذلك الإرهاب وغيره من أشكال العنف الطائفي والعنف المرتبط بدوافع سياسية. كما يحدّد التطرّف العنيف عادة عدوّاً أو أعداء يعتبرهم موضوع كراهية وعنف. وعادة ما يحيل التطرّف على حالة فكرية وذهنية تزداد حدّتها حين يتمّ الانتقال من طور الفكر والاعتقاد والتصرّو النظري إلى طور الممارسة والتطرّف السلوكي الذي يعبر عن نفسه بأشكال مادّية من قبيل أعمال القتل والتفجيرات والتصفيات. وعادة ما يكون التطرّف السلوكي والمادّي نتيجة وانعكاساً للتشبع بتطرّف قبلي في الفكر والقناعات والاعتقاد.

- **الإرهاب:** يشير "الإرهاب" إلى استراتيجية معيّنة معتمدة لتحقيق غاية سياسية، من خلال التخويف والترهيب بصورة متعمّدة. وكثيرا ما يُستبدل مصطلح "التطرّف العنيف" بمصطلح "الإرهاب" على نحو مغلوط. ففي حين أنّ الإرهاب هو شكل من أشكال التطرّف العنيف، إلّا أنّه يكون ناتجا في كثير من الأحيان عن دوافع إيديولوجية. كما أنّ الأساس المفاهيمي للإرهاب يختلف عن التطرّف العنيف فهو إثارة الخوف أو الرعب كوسيلة لتحقيق غاية ما.

- **الراديكالية:** كما هو الحال مع مصطلح "التطرّف"، يُعتبر مصطلح "الراديكالية" موضوع جدالٍ كبير ولا سيما عندما يُستخدم في سياق التطرف العنيف.

ويمكن تعريف "الراديكالي" بصيغ متنوّعة تبعا للظرف السائد. ففي بعض السّياقات، قد يشير المفهوم بكل بساطة إلى "من يريد التسبّب بتغييرٍ سياسي". وفي سياق الجهود الرامية إلى منع التطرّف العنيف، يُستخدم مصطلح "الراديكالية" بشكل شائع لوصف العمليات التي يعتمد الشخص من خلالها وجهات نظر أو ممارساتٍ متطرّفة إلى حدّ تشريع استخدام العنف أو تبريره. والمفهوم الأساسي هنا هو عمليّة تبني العنف. فإذا أردنا أن نشير إلى العمليّة التي يصبح الشخص من خلالها متطرّفاً عنيفا، فستكون عبارة "الراديكالية المؤدّية إلى العنف" ملائمة أكثر من "التطرّف العنيف".

- **المناعة:** تشير المناعة بشكل عامّ إلى قدرة الفرد على تخطي التحديات التي تخلف تأثيرا سلبيا على رفاهه العاطفي والجسدي. وفي سياق التطرّف العنيف، تشير "المناعة" إلى القدرة على مقاومة الأفكار ووجهات النظر والآراء التي تصوّر العالم بمنظور "حصريّ" أو "دغمائيّ" أو "تماميّ"، بما من شأنه أن يشرّع للكراهية واستخدام العنف.

وفي التعليم، ينطوي إكساب المناعة للطلاب على تطوير قدرتهم على التفكير بطريقة ناقدة، والتعلّم النشط (التعلّم القائم على المشاركة والاستفسار)، والتحقق من الوقائع لكي لا يقعوا فريسة لوجهات النظر التبسيطية وذات البُعد الأحادي للعالم، التي تنشرها المجموعات المتطرّفة العنيفة. فبناءً المناعة بين الطلاب والشباب هو أحد التدابير الأساسية التي يمكن تنفيذها من قبل القطاع التربوي لمنع انتشار التطرّف العنيف.

في الفيض الناظم لظاهرتي التطرف العنيف والإرهاب

عندما نتحدث عن الأسباب فذلك يعني أننا نحاول ربط ظاهرة معيّنة بمحيطها بما فيه من ظواهر أخرى وتبيان العلاقات الترابطية أو السببية الممكنة بينها كعلاقة الإرهاب بالفقر أو بالبطالة لدى الشباب أو بالوضع العائلي أو بالوضع الدراسي، إلخ. أما حينما نتطرق للدوافع فإننا نقصد بذلك البعد الفردي أي دواخل الفرد وتجاربه ومساراته والأحداث التي تعرّض لها كفرد جعلت منه شخصا متطرفا.

أ. الأسباب الاقتصادية: البطالة والفقر في المقدمة

تفيد إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2016 أن معدل البطالة في العالم العربي هو من المعدلات الأرفع عالميا إذ بلغت النسبة 11.3 بالمائة لحجم قوة عاملة يقدر بـ 124 مليون نسمة. وتأتي بطالة الشباب للشريحة العمرية 15-24 في المقدمة بنسبة بلغت 28 بالمائة.

ويضيف البنك الدولي مؤشرا جديدا لقياس نسب البطالة هو مؤشر الخارجين عن دائرة التعليم والعمل والتدريب. وهذا يعني الشباب الذين لا تعليم لديهم ولا عمل ولا تدريب، هؤلاء مثلا يبلغون في تونس قرابة المليون للشريحة العمرية 15 - 29.

ومن المهم التأكيد على أنّ العلاقة بين البطالة والانخراط في الشبكات الإرهابية ليست آلية بدليل أنّ من بين الإرهابيين الكثير ممّن لهم شغل محترم. ولكن من المهم أيضا إبراز أنّ البطالة هي من الأسباب التي تدفع الشباب إلى الإرهاب. فالفراغ والنقمة على الدولة وعلى المجتمع وانسداد الآفاق كلها عناصر تنتجها البطالة. ولهذا هناك علاقة بين البطالة والهجرة السرية وهناك علاقة أيضا بينها والإرهاب وغيره من السلوكات المحفوفة بالمخاطر.

ب. الأسباب الثقافية: الرّهان على الهوية

الشبكات الإرهابية هي بمثابة مقاولات هويّة. والمقصود بالمقاولة الهوية أنّ هذه الشبكات تنتج خطابا هويّا مأزوما فيه الكثير من عناصر المظلومية ولا سيما مظلومية العالم الإسلامي الذي يعيش أوضاعا صعبة بحكم التقدم الحضاري للغرب المسيحي الاستعماري ولذا من الواجب إنقاذه وتقويته حسب خطاب هذه الشبكات.

والهوية بمعناها الثقافي والديني خصوصا هي من الركائز الأساسية التي يبنى عليها الخطاب الإرهابي. وقد يجد هذا الخطاب قبولا لدى فئة من الشباب، حيث يحيي فيهم نخوة الماضي التليد ويعطيهم شعورا بالتفوق حينما يستحضرون عظمة الإسلام في عصره الذهبي. وهناك من يتحدث عن الفراغ الديني أو الرّوحي وهو أيضا من الأسباب التي تدفع بالشباب إلى انتهاج السلفية وخاصّة في ملمحها الاحتجاجي. ونلمس بوضوح تأثيرات الخطاب الهووي لدى شباب المسلمين المهاجرين في الدول الغربية باعتبار أنّهم يعيشون يوميا التمييز على أساس ديني.

ت. الأسباب الاجتماعية: التفكك العائلي في قفص الاتهام

يتسم النسيج الاجتماعي للأوساط التي ينحدر منها الشباب المنخرط في الإرهاب باللامعيارية والتفكك العائلي وارتفاع نسب الطلاق وضعف الرعاية الأسرية وغياب الحوار داخل الأسرة وهيمنة العنف اللفظي والرّمزي والمادّي.

ومن المفارقات أنّ الشبكات الإرهابية أصبحت تمثل مؤسّسات جديدة للانتماء الاجتماعي بل للرعاية الاجتماعية حيث يجد الشباب اليأس المهمّش في خطابها ما يعطيه شعورا بالأمان والانتماء المفقودين في العائلات المفكّكة وتصبح بمثابة العائلة الكبرى وجماعة الانتماء المرجعية. وتستعمل الشبكات الإرهابية أسلوب "القنبلة العاطفية" في عمليات انتداب الشباب واستقطابهم. ويركز هذا الأسلوب على "الهيمنة الأخويّة" أو "الاحتواء الأبوي" بخطاب عاطفي يعطي للشباب شعورا بالطمأنينة والسكينة. ويجد الشاب لدى الشبكات الإرهابية رعاية اجتماعية تشجعه على الزواج وعلى بناء عائلة متماسكة لها هدف واضح بعمق إيديولوجي يستمد قوته من قراءة متطرفة للإسلام.

ث. مستوى التحصيل العلمي لدى الإرهابيين

كثيرا ما يطرح السؤال حول مستوى التحصيل العلمي الذي يتوفر عليه الإرهابيون: هل هم من المتعلمين أم هم من الذين لفظتهم المؤسسة التربوية باكرا؟ وتفيد بعض الدراسات أنّ نسبة عالية منهم وخاصة من القادة هم من الحاصلين على شهادات علمية عليا. ويكفي التذكير هنا بالمقال الهام الذي كتبه عالما الاجتماع البريطانيّين Diego Gambetta et Steffen Hertog من جامعة أكسفورد ونشر سنة 2007 تحت عنوان "Engineers of Jihad".

وفي المقال يدرس عالما الاجتماع سيرة ووثائق ما يقارب 400 من الإرهابيين من العالم العربي والإسلامي. وقد تبين لهم أن 44 بالمائة من هؤلاء الإرهابيين هم من المهندسين أو ممن تلقوا تعليمهم في كليات الهندسة.

فهل أن أحد أسباب التطرف العنيف والإرهاب يعود إلى التشدد الديني والمعرفة القوية بالدين والانغماس في الدراسات الدينية؟ تأتي الإجابة مفندة لهذه الفرضية وتثبت الدراسات أن أغلب المنخرطين في الأعمال الإرهابية لا يملكون دراية بالدين الإسلامي بل أن معرفتهم به ضعيفة جدا. ففي دراسة قامت بها الباحثة جيسيكا ستارن من جامعة هارفارد حول برنامج إعادة تأهيل الشباب المنخرط في أعمال إرهابية والذي قامت به المملكة العربية السعودية تبين أن 25 بالمائة من المشاركين في البرنامج هم من ذوي السوابق العدلية وأن 5 بالمائة فقط كانت لهم أنشطة دينية واضحة.

في دواغع التطرف العنيف ومركبته

إنّ اتساع القابليّة لدى الشارع العربي للفكر المتطرّف وجماعات التطرّف العنيف، وخاصة في أوساط الشباب، هو أمر يبعث على القلق بكل تأكيد. ومن المهمّ فهم هذا الاتجاه العام وتفكيك أسبابه التي ترتبط في مجملها بأربعة عوامل أساسية:

العامل الأول: يتعلق بظاهرة النمو الحضري للفضاء العمومي بشكل متسارع ومتوحّش، في بعده التقني والمادّي، دون أن ترافقه عمليّة التنشئة الثقافيّة والسياسية المناسبة من أجل نقل الناس إلى حالة المواطنة المدنيّة.

العامل الثاني: يرتبط بضرب ثقافة السّوق والمنافسة وتغليب ثقافة التطبيع مع الواقع والتضامن مع المحيط.

العامل الثالث: يرتبط بعجز المؤسّسات التربويّة والتنمويّة عن الاستثمار في المستقبل.

العامل الرّابع: عوامل دفع وعوامل جذب مؤثّرة وفاعلة تساهم في توسيع دائرة التعاطي مع تنامي ظاهرة التطرّف العنيف داخل المجتمعات العربيّة والإسلاميّة.

إن جذور التطرّف المؤدّي إلى العنف متنوّعة ومتعدّدة. فلا توجد علامة واحدة تشير بأيّ درجة من اليقين إلى أنّ الشخص معرّض للخطر. وفي العادة، تصنّف دواغع التطرّف العنيف ضمن فئتين:

- عوامل "الدّفع" (عوامل موضوعيّة وذاتيّة)، وهي تشير إلى الظروف المؤدّيّة إلى التطرّف العنيف، أي العمليّات الأوسع التي قد "تدفع" الأفراد نحو المجموعات المتطرّفة العنيفة، كانهدام الفرص الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، والتهميش، والظلم، والتمييز، وضعف الحوكمة، وانتهاكات حقوق الإنسان وخرق القانون...إلخ. وبعبارة أخرى هي تلك العوامل التي تدفع الأفراد بقوة نحو التّطرّف أو تجذبهم إليه، وتنقسم إلى عوامل موضوعيّة وأخرى ذاتيّة. ومن بين عوامل الدّفع الموضوعيّة نذكر: غياب الدّولة أو ضعف أدائها في لعب دورها كآليّة إدارة عقلانية لحياة السكان، وانهدام الحوكمة في تدبير الشّأن العام ممّا يولّد الشعور بالقهر، والظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة السيئة، والتمييز الثقافي، والتمييز بين الجنسين، والتمييز الدّيني أو العرقي، والاستعمار، والبطالة، والأميّة، وانهدام الشعور بالأمن، والأزمات والكوارث (المجاعات، الحروب، الاضطرابات السياسيّة والعسكريّة، إلى غير ذلك من أشكال الأزمات)

الطارئة)، والهجرة القسريّة، والاضطهاد السّياسي، والتوزيع غير المتكافئ للفرص داخل المجتمع، والفقر، وانعدام الأمن الرّوحي، والبيئة الدّينية المنحرفة، والسّياسة الغربيّة غير العادلة في إدارة العلاقات الدّولية، ووجود سياسات عنصريّة غربيّة، أو سياسات هجرة إقصائيّة وفاشلة في تدبير الاندماج. أمّا عوامل الدّفع الذاتيّة فيمكن التركيز ضمنها على الرّوابط العائليّة المفكّكة للشخص، والصّدّات التي عاشها في تاريخه الشخصي، والتمثلات المنحرفة للمجتمع أو للعالم، والصّورة القميّة عن الذات، والتاريخ الإجرامي أو التجربة السجنيّة، والجهل بالدّين، والفشل الدراسي.

- عوامل “الجذب” (عوامل ذاتيّة وموضوعيّة)، تفهم باعتبارها حوافز فرديّة تستقطب المجتدين المحتملين والأساس المنطقي الذي قد يُستخدم لتشريع العنف، كالخلفيات الفرديّة، والتماثل مع المظالم الجماعيّة، وإساءة استخدام المعتقدات، والإيديولوجيّات الإقصائيّة والاستتصاليّة... إلخ، وبعبارة أخرى هي تلك الديناميكيات التي تؤسّس عند الأشخاص الجاهزيّة الموضوعيّة والنفسية للخروج عن الوضع النمطي أو العادي للحياة الاجتماعيّة العامّة. وهي تنقسم إلى عوامل موضوعيّة وأخرى ذاتيّة. ومن عوامل الجذب الموضوعيّة، توفير جماعات التطرّف (أو ادّعاؤها توفير): فرص العمل وفرص تحسين الظروف المعيشيّة، وفرص الحرّيّة السّياسية أو الدّينية، وفرص المتعة، وفرص تحسين الوضع الاجتماعي، وفرص الحماية أو الأمان، وفرص إعادة بناء الرّوابط العائليّة بشكل أفضل، والخطاب الذي يلبّي المشاعر العدوانيّة للشخص ويستجيب لدافعيّة الانتقام عنده، والخطاب الذي يدعو في ظاهره إلى المساواة، والخطاب الذي يدعو إلى التغيير، والخطاب الذي يدعو إلى إقامة شرع الله في الأرض. وترافقها عوامل الجذب الذاتيّة التي تتجسّد في تلبية الرّغبة في التغيير والرّغبة في الانتقام والرّغبة في الاستشهاد والرّغبة في المغامرة. وقد يرافق ذلك وجود اختلالات في الذكاء الاجتماعي أو في الذكاء العاطفي أو في الذكاء المعرفي عند المستقطبين.

ولا بدّ من التّنبه هنا إلى أنّ معرفة مجموعة من عوامل الدّفع والجذب من شأنها المساعدة في تفسير كيف أنّ الدّوافع الفرديّة، والمصادفات والخيارات الشخصية، ضمن سياق معيّن موات للتطرّف العنيف، قد تشكّل أسبابا داعية إلى القلق. ولكن من المهمّ فهم هذه الفروق الدقيقة لتفادي التعميم الذي قد يفضي إلى الوصم الذي يولّد بدوره المظالم ومشاعر الاستياء الجماعيّة ممّا يؤجّج أكثر فأكثر التعبيرات العنيفة المتطرّفة.

أ. عوامل الدّفع أو الظروف المؤدّية إلى التطرّف العنيف وسياقه

الهيكلية

تشير خطة الأمين العام للأمم المتّحدة لمنع التطرّف العنيف (2015) إلى أنّ الأدلّة النوعيّة المتوفرة تبين وجود دوافع متكرّرة تشترك فيها طائفة متنوّعة من البلدان والمناطق، وتؤدّي إلى التشدّد والتطرّف العنيف معزل عن العوامل الأخرى أحيانا وبالتنافذ معها أحيانا، ومنها:

أ.1. ندرة الفرص الاجتماعيّة والاقتصاديّة

- إنّ البلدان التي تفشل في تحقيق مستويات عالية ومستدامة من النمو، وفي إيجاد فرص العمل اللائق لشبابها، وفي الحدّ من الفقر والبطالة والتفاوت بين الفئات والجهات، وفي مكافحة الفساد، وفي إدارة العلاقات بين مختلف مكوّنات المجتمع بما يتفق والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، هي بلدان معرّضة أكثر من غيرها للتطرّف العنيف، وهي معرّضة لأن تشهد عددا أكبر من الأحداث ذات الصلة به.
- قد يعتبر المواطنون ضعف نتائج التنمية مدعاة للشكّ في مصداقيّة الحكومة و/أو في شرعيّتها، ممّا ينقص من فعالية مؤسّسات الدّولة في التصديّ للتطرّف العنيف عند ظهوره.
- يمكن أن يجعل انعدام فرص العمل أو شحّها من العروض السخيّة التي تقدّمها التنظيمات المتطرّفة العنيفة ملاذا مغريا للشباب الحاملين برغد العيش.

أ.2. التهميش والتمييز

- لا يتسم أيّ بلد بالتجانس التام. والتنوّع في حدّ ذاته لا يؤدّي إلى زيادة تعرّض أيّ بلد للتطرّف العنيف. غير أنّه عندما يشهد بلد ما أوجه انعدام الأمن من قبيل ندرة الموارد، وعندما تحتكر مجموعة واحدة، مهما كان وزنها الديمغرافي، جميع القطاعات السّياسية والاقتصاديّة على حساب المجموعات الأخرى، يتزايد احتمال التوترات بين الطوائف و/أو المناطق وعدم المساواة بين الجنسين وحالات التهميش والاستبعاد والتمييز.
- تقييد إمكانيّة الحصول على الخدمات العامّة وفرص العمل وعرقلة التنمية الإقليميّة والتضييق على الممارسة الدينيّة، كلّها عوامل قد تدفع من يشعرون بالحرمان إلى تبنيّ التطرّف العنيف وسيلة لتحقيق أهدافهم.

أ.3. سوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون

- يميل التطرف العنيف إلى الازدهار في بيئة يطبعها سوء الإدارة وغياب الديمقراطية وانتشار الفساد وسيادة ثقافة الإفلات من العقاب.
- عندما يُردّف سوء الإدارة بالسياسات القمعيّة والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان وسيادة القانون، تميل قوة إغراء التطرف العنيف إلى التزايد.
- انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تُرتكب باسم أمن الدولة تفسح المجال للتطرف العنيف وقد تدفع قطاعات اجتماعية واسعة إلى تأييد أفعال الجماعات المتطرفة العنيفة والتعاطف معها والمشاركة فيها.
- يزيد الشركاء الدوليون الذين يتورطون في مثل هذه الأفعال الحكومية في زعزعة ثقة الناس في شرعية النظام الدولي ككل.
- ضعف أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للالتزامات الدولية، أو انعدامه، من شأنه أن يفاقم التمييز ضد الجماعات على أسس إثنية أو قومية أو جنسانية أو عرقية أو دينية أو لغوية أو جهوية...
- مؤسسات الدولة التي لا تفي بصورة ملائمة بالتزاماتها الدولية بضمان هذه الحقوق يمكن أن تغذي المظالم وأن تقوّض المعايير الاجتماعية وآليات التماسك الاجتماعي.
- عدم إيلاء الاهتمام الكافي لوضع استراتيجيات وبرامج فعّالة لإعادة الإدماج تستهدف الأشخاص الذين أدينوا من أجل جرائم تتصل بالإرهاب والمقاتلين العائدين من بؤر التوتر، من شأنه أن يهدّد الأمن الاجتماعي والسياسي على كلّ الآماد.

أ.4. النزاعات المزمّنة والنزاعات التي لم تتمّ تسويتها

- تميل النزاعات المزمّنة والنزاعات التي لم تتمّ تسويتها إلى توفير تربة خصبة للتطرف العنيف، لا بسبب المعاناة وانعدام الحوكمة الناجمين عن النزاع ذاته فحسب، بل أيضا لكون هذه النزاعات تمكّن الجماعات المتطرفة العنيفة من استغلال المظالم العميقة الجذور لحشد الدّعم وللسيطرة على الأراضي والموارد والتحكّم في مصائر السكّان.

أ.5. نشر الفكر المتشدد داخل السجون

- تُبيّن الملاحظة التبعيية أنّ المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة في أماكن الاحتجاز يمكن أن يكون لها دور يتسم بقدر محيّر من القوة في تجنيد عدد كبير من الأفراد الذين انضموا إلى الجماعات المتطرّفة العنيفة والتنظيمات الإرهابية.
- تمّ تحديد العديد من العوامل التي تحفّز السّجناء على الانضمام إلى الجماعات المتطرّفة، ومنها ظروف الاحتجاز السيئة والمعاملة اللاإنسانية للنزلاء، وفساد الموظفين وأعوان الحراسات، وأنشطة العصابات، وانتشار تعاطي المخدّرات، وانعدام الأمن والمرافق الملائمة، والاكتماظ المسيء للحرمة الجسدية والمعنوية.
- عدم اتخاذ تدابير وقائية لمنع انتشار الأيديولوجيات المتطرّفة بين السّجناء مع المحافظة على الحماية الممنوحة بموجب القانون الوطني والمعايير الدولية للأشخاص المحرومين من حرّيتهم، بما في ذلك احترام المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالحبس الانفرادي، قد يفسح المجال رحباً أمام تفشي عدوى الفكر المتطرّف العنيف.

ب. عوامل الجذب وأساليب انتشار الفكر المتشدد

رغم أنّ الظروف التي يمكن أن تشكّل حاضنة للتطرّف العنيف تشمل مجموعات كبيرة من السكان، لا ينجذب إلى الفكر المتشدد ولا يلجأ إلى العنف إلا عدد قليل من الأفراد في الواقع. وللدّوافع الشخصية المعقدة واختيارات الإنسان دور هامّ في استغلال هذه الظروف وفي تحويل الأفكار والمظالم إلى أعمال عنف.

ب.1. الخلفيات والدّوافع الشخصية

- يمكن لتجربة شخصية سلبية تتناغم مع خطاب الأيديولوجيات المتطرّفة العنيفة أن تزيد في احتمال أن ينزلق الشخص نحو التطرف العنيف. وتتفاوت الدّوافع الشخصية لتشمل ما هو جدي وما هو تافه، فقد أوقف البحث على أحداث حياتية متنوّعة قد تدفع إلى التطرف، منها التعرّض للتعذيب أو مشاهدته، ومقتل أحد الأقارب أو الأصدقاء على يد قوات أمنية أو جنود دولة أجنبية، والمحاكمات غير العادلة، وفقدان الممتلكات، وإهانة أحد الأبوين، وعدم الحصول على بعض الحقوق الشخصية.

- مع أنّ بعض الأشخاص الحاصلين على تعليم عال يضطلعون بأدوار هامّة في تنظيمات متطرّفة عنيفة، فإنّ الكثير من أعضاء تلك التنظيمات من ذوي المستويات التعليمية المتدنية، إذ لا يكملون الدراسة الثانوية في أغلب الأحيان. ولا يتعدّى إمام عدد كبير منهم بالقراءة والكتابة المستوى الابتدائي، ولم يكتسبوا معرفة كافية بشؤون الدّين ولم يتلقوا أيّ تعليم دينيّ تقريبا، مما يجعلهم عرضة لتلقين العقائد المتطرّفة والأفكار النمطيّة. وكثيرا ما يكونون قد اشتروا في جرائم صغرى وأنشطة غير مشروعة قبل تورّطهم مع الجماعات المتطرّفة العنيفة.

- تنمّي العضوية في الجماعة المتطرّفة العنيفة الشعور بالانتماء أو بالانعتاق من وطأة الاستبعاد أو العزلة أو تفسّخ المجتمع.

ب.2. المظالم الجماعيّة والشعور بالتعرّض للإيذاء

- يمكن للموروثات التاريخيّة أو المظالم الجماعيّة النابعة من التسلط والقمع والقهر أو التدخل الأجنبي أن تشكّل أساسا تقوم عليه خطابات التعرّض للإيذاء.

- يمكن أن تثير تلك الخطابات ردود فعل عاطفيّة بسيطة وقويّة تستغلها الجماعات المتطرّفة العنيفة، إذ يتمّ التشبّث بذكرى الأعمال القمعيّة الماضية أو الحاضرة، فعليّة كانت أو ظنيّة، لتغذية الرغبة في الانتقام من مرتكبيها.

ب.3. تحوير المعتقدات والأيدولوجيّات السياسيّة والاختلافات العرقية والثقافيّة وإساءة استخدامها

- تحوّر الجماعات المتطرّفة العنيفة المعتقدات الدّينية والاختلافات العرقية والأيدولوجيات السياسيّة وتسيء استخدامها بخبث، متوخّية من وراء ذلك إضفاء الشرعية على أفعالها وتعزيز مطالباتها بالأراضي وتجنيد الأتباع. والغاية من تحوير الدّين وإساءة استخدامه هي التفرقة بين الأمم والثقافات والشعوب، مما يقوِّض المشاعر والانتماءات الإنسانيّة المشتركة.

- يلعب زعماء الرّأي ولا سيما القادة الدّينيون والمجتمعويّون دورا حاسما في إرشاد أتباعهم المعرّضين لتأثير التطرّف حتى تكون لهم القدرة على رفض الأيدولوجيات العنيفة، وفي إتاحة فرص التحوار والتناظر بين الأديان وفي إطار الدين الواحد، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز التسامح والتفاهم والمصالحة بين المجتمعات المحليّة.

- يتعيّن على القادة والحكومات والمجتمع الدّولي ووسائل الاتصال أن يعملوا على تفادي المواجهة والاستقطاب داخل البلدان والأديان والأمم والشعوب وفي ما بينها.

ب.4. القيادة والشبكات الاجتماعية

- العوامل السياقية والتجارب الشخصية والمظالم الجماعية قد تكون كلها عوامل تسهم في ظهور التطرف العنيف، ولكن ثمة سياقات اجتماعية وبيئات حاضنة أكثر من غيرها للتنظيمات المتطرّفة العنيفة.

- غالباً ما تستفيد التنظيمات المتطرّفة العنيفة من تدخل زعيم أو فاعل سياسي ذي جاذبية، من خلال شبكات أسرية واجتماعية غير رسمية. وقد يصعب الانضمام إلى التنظيمات المتطرّفة العنيفة بدون معرفة مسبقة بأحد أعضائها. ولا بدّ أن السبب في ذلك يعود إلى اتسام أنشطتها، في كثير من الأحيان، بطابع سرّي وحصري.

- بيد أن الأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت صارت تُتخذ، في السنوات الأخيرة، وسيلة إضافية، وأيسر منالاً، للانضمام إلى الجماعات.

مسارات التطرف العنيف

لا توجد وصفة أو صيغة واحدة من عوامل الدفع والجذب يمكن أن تنتج متطرفاً عنيفاً. كما أنّ هذه العوامل لا تبقى ثابتة عبر مختلف مراحل حياة الشخص. فتأثر الشخص بالتطرف العنيف قد يتغير مع الوقت، وقد يتفاوت تبعاً للظروف. من هذا المنطلق، لا يوجد مسار معياري للتطرف المؤدّي إلى العنف. وبالتالي، ليس من الصعب فحسب بل من غير المجدي أن نحاول تحديد مجموعة ثابتة من “الملامح المعيارية” للمتطرفين العنيفين.

ويستدعي الباحثون المهتمّون بدراسة النزاعات المسلّحة نظرية “الطمع مقابل المظلمة” لشرح الحافزَيْن الأكثر شيوعاً للمشاركة في النزاع المسلّح:

- “الطمع” وهو يشير إلى أنّ المحاربين يُوجّههم منطق تحليل الكلفة والفائدة. فإذا طبّقنا ذلك على التطرف العنيف، فهو يعني أن الأفراد ينضمّون إلى المجموعات المتطرّقة العنيفة من أجل المكاسب التي يمكنهم الحصول عليها (المال، السّلطة، السّيطة على الشعب والأرض...).
 - أمّا المظلمة فتشير إلى الحجّة القائلة أنّ الأفراد يلجؤون إلى حمل السّلاح دفاعاً عن الهوية (الإثنية والدين والانتماء الطبقي) وليس من أجل تحسين وضعهم الاقتصادي.
- والقاسم المشترك في الحالتين هو أنه يُنظر إلى العنف كوسيلة مقبولة للحصول على بدل، و/أو جزاء، و/أو تعويض، و/أو إصلاح.

المقاربة السّوسولوجية للإرهاب والتطرّف العنيف

ثمّة مقاربتان سوسولوجيتان شائعتان في مضمار تحليل ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف. فأما المقاربة الأولى فيقودها “جيل كيبيل” وهي مقاربة تربط تلك الظاهرة بالإسلام في تعبيراته المتطرّقة التي تتبنّاها مجموعات لها قراءة نصّية للدين الإسلامي على غرار تنظيمات السلفية الجهادية. ويكون الجهاد هنا موجّهاً بالأساس نحو الغرب مع رؤية مجتمعية تريد فرض الشريعة الإسلامية. وتبدو العلاقة بين الديني والسياسي في هذه المقاربة قويّة. فالمجموعات المتطرّقة لها قراءتها الخاصة للواقع السياسي الوطني والإقليمي والدولي وهي تريد أن تجد له حلاً سياسياً باستعمال العنف الشامل والترهيب والقتال حيثما ثقف العدو. وأمّا المقاربة الثانية والتي يقودها “أوليفيه روا” ويسمها بأسلمة الراديكالية فتهم بفكرة أساسية تتمثل في أنّ الراديكالية هي صفة

المجتمعات الحديثة نظراً للأزمات المختلفة التي تعيشها (أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية). وهو يرى أنّ هذه الراديكالية هي شكل من أشكال العنف تجاه وضع غير مقبول، غير أنّها لبست لبوساً إسلامياً بعد أن كانت نهجاً للتنظيمات الإرهابية ذات النزعة اليسارية في ستينيات القرن الماضي ومجموعة "بدر ماينهوف" إلى جانب الكتائب الحمراء في إيطاليا والعمل المباشر في فرنسا ضمن موجة إرهابية سادت الغرب خلال تلك الفترة. وتعتمد هذه المقاربة على فرضية مفادها أنّ جزءاً مهماً من الإرهابيين لا يتوفرون على تكوين ديني بمعنى أنهم لم يمزوا بالمسار الديني المتطرّف عبر السلفية في ملامحها المختلفة ولا سيما ملمحها الجهادي.

والملاحظ أنّ الإرهابيين وخصوصاً في الغرب جاؤوا من الأحياء الفقيرة وانتقلوا بسرعة كبيرة إلى الإرهاب بعد أن جرّبوا أشكالاً أخرى من الجريمة مثل العنف الحضري وترويج المخدرات. لقد حوّل هؤلاء عنفهم ونقمتهم على أوضاعهم المعيشية من سجلّ اجتماعي حضري إلى سجلّ ديني سياسي.

وبتحليل الفرق بين المقاربتين يلاحظ في الحالة الأولى أنّ الإرهابي يأتي من عالم التطرّف الديني السلفي في حين يأتي الإرهابي في الحالة الثانية من عالم العنف الاجتماعي والهامشية الحضريّة. ولكلّتا المقاربتين وجاهتها النسبية إذا ما أخذنا في الاعتبار تنوع الظاهرة الإرهابية وتعقد مساراتها ومسارات الفاعلين فيها، حيث أنّها تخفي وراء واجهتها المتمثلة في التطرّف العنيف رهانات فردية وجماعية محلية وعالمية تتداخل فيها مصالح الدول والشبكات بمختلف أشكالها.

المقاربة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المندمجة

لا يمكن القضاء على الفكر المتطرّف العنيف وجذوره ما لم يتمّ القضاء على الفكر التامامي المتعصّب الذي يزعم امتلاك الحقيقة المطلقة. وقد أثبتت التجارب أنّ الفكر المتطرّف و"التكفيري" لا يمكن القضاء عليه بالعمل العسكري أو المسلّح. كما لا يمكن القضاء على التطرّف بالتطرّف أو مواجهة الطائفية بالطائفية أو مجابهة الإرهاب بالإرهاب، وإنّ كان "آخر العلاج الكي" كما قالت العرب، الأمر الذي يحتاج إلى مقارنة الظاهرة -من منظورٍ حقوقيّ- اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً ودينياً وقانونياً ونفسياً، وهو علاج قد يكون طويلاً ومتشعباً، ولا يقع على الدولة وحدها إنجازها بقدر ما يحتاج إلى طاقات جميع القوى الحيّة والفاعلة في المجتمع التي يهّمها إحداث التغيير بوسائل سلمية تدريجية ومراكمة التطور المطلوب.

ولعلّ القضاء على الفقر والأمية والتخلّف ضمن استراتيجية بعيدة المدى يساعد في خلق بيئة مناسبة لنشر قيم السّلام والتسامح والأعنف وقبول الآخر والإقرار بالتنوّع والتعدّدية، وذلك في إطار المواطنة التي تقوم على أركان متكاملة تبدأ بالحرية وتمرّ بالمساواة والعدالة الاجتماعيّة لتصل إلى الشراكة والمشاركة. وبذلك يمكن تجفيف منابع التطرّف ومصادره بالقضاء على أسباب التعصّب.

فالتطرّف لا ينمو إلّا إذا وجد بيئة صالحة لنموّه. ومثل هذه البيئة إن هي إلّا نتاج لأسباب داخلية وأخرى خارجية. ولا يمكن التصدّي للتطرّف دون اعتماد مقاربة مبنية على حقوق الإنسان.

وإذا كانت الأفكار والمعتقدات الدينيّة المتعصّبة تمثل الحاضنة الفكرية الأساسيّة للتطرّف العنيف باعتبار أنّ الدّين يمثل عقيدة قويّة و متماسكة ومؤثرة، فإن التطور التكنولوجي سهّل نشر أفكار التعصّب والتطرّف العنيف، ولاسيما لدى الأجيال الصّاعدة بحكم حماسها واندفاعها واستعدادها للتطرّف في ظلّ جهلها بصحيح الدّين وتسليمها بصحّة ما يدّعيه كثير من المتعلمين المتكلّسين المناوئين لنزعة تجديد الفكر الدّيني، في بيئات يغلب عليها التفاوت الاجتماعي والفقر والتخلّف والأمية والشعور بالاغتراب والاستلاب الروحي والنفسي.

وبعض هذه البيئات الحاضنة تطوّرت لتصبح منتجة للإرهاب ومصدّرة له، وكان غياب ثقافة حقوق الإنسان وقيم الحرّيّة والسّلام والتسامح والعدل والمساواة فيها عاملاً أساسياً في استنبات الإرهاب، لاسيما مع ارتفاع معدّلات البطالة وتمدّد الفئات المهمّشة وغياب الأفق المستقبلي لأجيال تشعر بالضياع.

وقد شجّعت بعض الجهات الرّسمية والدينية في المنطقة أفكار التعصّب والتطرّف، سواء بسبب محافظتها وانغلاقها أو خدمة لمصالحها الدّاتيّة ضد خصومها السّياسيين والأيديولوجيين، وذلك عبر المبالغة في نشر مظاهر التدين و/أو فرضها ومنع الاختلاط بين الجنسين وتكثيف الحملات الدّعويّة، إضافة إلى تنمية بعض المشاعر الدينية أو الجهوية وسحبها على الصراع السّياسي، لأنها مثيرة ومؤثرة ومستقطبة في الآن معاً.

البيئة الحاضنة للتطرّف العنيف

تعني البيئة الحاضنة من الناحية القانونيّة إطاراً يسهّل تحرك جماعات التطرّف العنيف والإرهاب في بعض المناطق التي توقّر حيّزاً يمنحها شروطاً وأسباباً ملائمة تسمح لها بالتحرك. يضاف إلى ذلك قدرتها على التغلغل في المجتمعات المحليّة، في ظلّ غياب ردّ فعل قويّ إزاءها أو

وجود عوامل مشجّعة لها على الاستمرار، بما يعني وجود مشتركات بين التطرّف العنيف القادم والتطرّف العنيف الكامن، أي بين المتحرّك والساكن. والأمر يتعلّق بالفكر والسلوك في آن معا. وتأسيساً على ما تقدّم، يمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من البيئات الفكرية الحاضنة للتطرّف العنيف، وهي:

♦ النوع الأوّل- البيئة المفرزة للتطرّف العنيف

وهي البيئة المنتجة له وليست البيئة الحاملة لفيروسه فحسب. وهذه البيئة تعتمد على نخب فكرية وسياسية وثقافية تعمل على بلورة المنطلقات الفكرية للتطرّف الفكري أو الديني، وذلك باستخدامها الفكر أو الدّين مرجعية لخطابها السياسي، وفقاً لتفسيراتها وتأويلاتها للنصوص. وتعمل هذه النخب على إنضاج العوامل الذاتية الدافعة إلى التطرّف العنيف بتوفير الأموال، وتكثيف حلقات التلقين وتوزيع الكتب والمنشورات العقائدية، وتقديم المساعدات، وتوفير التسهيلات، مع الاستفادة من إنضاج العوامل الموضوعية كالاضطهاد، أو الشعور بالإقصاء أو التهميش أو التمييز، أو ضعف التنمية، أو التفاوت الصّارخ بين المناطق، أو انتشار أحزمة الفقر والعشوائيات...إلخ.

وتستفيد هذه البيئة من عوامل سياسية وثقافية واجتماعية متعدّدة مثل منزلة الدّين وأهله في المجتمع والتباس مفهوم الدولة وتحوّل رموز السّلطة وتغليب الهوية الدينية على الهوية الوطنية و/أو القومية.

♦ النوع الثاني- البيئة المولّدة للتطرّف العنيف

وهي تلك البيئة التي تتّسم بحضور مؤثر للتطرّف الفكري أو الديني على حساب مرجعية الدولة ومؤسساتها. ويلعب الفقر والجهل وضعف التنمية، ولاسيما في المناطق البعيدة والنائية والريفية بشكل عام دوراً على هذا الصعيد، مثلما تكون المدن والأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان مرتعاً خصباً للجماعات المتطرّفة والتكفيرية والإرهابية التي تتغلغل في أوساط السكان، ولاسيما الفقراء منهم، مستغلة معاناتهم واحتياجاتهم وقهرهم.

♦ النوع الثالث - البيئة المستعدّة لقبول التطرّف العنيف

قد يتحوّل “الاستعداد” إلى “تعاطف” تدريجي وربما لاحقاً إلى انقياد. وعلى أقل تقدير فالموقف غير السلبي من وجود الجماعات المتطرّفة والإرهابية والتكفيرية يخلق مجالاً حيويّاً

لها للعمل، ويبنى في هذه البيئات مرتكزات يمكن أن تشكّل عناصر جذب مؤثرة في الحاضر أو في المستقبل، خصوصاً إذا كانت هذه البيئات تتسم بالهشاشة والضعف وعدم التماسك أو تعاني التهميش والتمييز وعدم المساواة والحيث والغبن.

وبالطبع، هناك فروق بين هذه الحواضن، فبعضها يحتضن التطرّف والإرهاب والتكفير ويسهم في توليده وإنتاجه، والبعض الآخر يُضطرّ للتعامل معه كأمر واقع لا يمكن رده أو الوقوف في وجهه، والقسم الثالث ينقاد إليه أو يستسلم له لأنه لا مجال لتفاديه. وهكذا، ظلّ الكثيرون “أسرى” للتطرف العنيف والإرهاب الديني والتكفيري بل إن تلك الجماعات الإرهابية اتخذت من المدنيين دروعاً بشرية وفرضت على أبنائهم الانخراط في صفوفها.

وتشير دراسة نشرها مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط³ إلى أنّ الشبان الذين أصبوا متطرفين كانوا أفضل تعليماً من أقرانهم الآخرين، لكنهم عاطلون كلياً أو جزئياً عن العمل. وتتراوح أعمار هؤلاء بين سن الثامنة عشرة والرابعة والعشرين والعديد منهم ينحدرون من مناطق مُفقّرة ومهمّشة.

ومن جهة أخرى وجد تقرير للبنك الدولي صدر عام 2014 حول كيفية إزالة العقبات أمام إدماج الشباب، أنّ 68% من اليافعين المدينيين و91% من الشبان الريفيين لا يثقون بالنظام السياسي.

ومع تصاعد وتيرة الإحباط، يصبح بعض الأشخاص أكثر ميلاً إلى العدميّة، كما تدلّ على ذلك المعدّلات المرتفعة لعمليات الانتحار وإحراق الذات في أكثر الأحياء والمناطق فقراً، في حين يصبح آخرون منجذبين إلى “المقاتن البطولية” للمقاتلين “الجهاديين” في ساحات المعارك في سوريا أو في العراق أو في اليمن أو حتّى في ليبيا أو على الحدود بين الجزائر وتونس أو على تخوم الصحراء الكبرى.

وتعتبر خريطة المناطق التي يستهدفها المنتمون إلى جماعات التطرّف العنيف والإرهاب مطابقة لخريطة التهميش الاجتماعي والحرمان من التنمية، وخاصّة في المناطق الحدودية التي يتقاطع فيها الإرهاب مع التهريب إلى حدود “التنافذ”، إذ تتبادل شبكات الإرهاب والتهريب

3 المسار الجغرافي للنزاع والتطرّف في تونس - أنوار بوخرص - 02/يوليو 7102.

الخدمات وتتقاسم المنافع والأعباء، حيث تغيب الدولة في عدد من الجهات التي تفتقر للمرافق الأساسية وللبنية التحتية، ولا تحضر الدولة إلا من خلال وحدات الحرس والأمن وبقايا المنظومات القديمة. كما أنّ المناطق المهمّشة اقتصاديًا وتنمويًا هي ذاتها مناطق التهميش الثقافي أي المناطق المحرومة من التنمية الثقافية والاستثمار في الثقافة من طرف الدولة أو المجتمع المدني أو النخب الفكرية والثقافية، حيث تفتقر هذه المناطق الشاسعة للمرافق الثقافية من مسرح وسينما ومكتبات ودور ثقافة ودور شباب وفضاءات للترفيه والرياضة والحوار والتواصل بين الشباب والنخبة الفكرية والثقافية، وهذا التهميش لا يمس المنقطعين عن التعليم فقط من سكان المناطق الداخلية، بل يشمل عددا من طلبة الكليات العلمية وخرّيجها الذين انقطعوا عن دراسة الأدب والفلسفة والإنسانيات منذ تعليمهم الثانوي. وفي مقابل ذلك التهميش يجد اليافعون والشباب أنفسهم وجهاً لوجه مع خطاب الاستقطاب المتطرف بمضامينه الدينية والثقافية والسياسية ورموزه وشيوخه ووسائله الإعلامية متعدّدة الوسائط والأشكال والمؤثّرات “الباهرة” و“الأسرة” وشبكات التواصل الاجتماعي والمادّة المعرفية والثقافية المتاحة للجميع دون حاجز⁴ وتشير بعض الأرقام المسجّلة في تونس في هذا المجال إلى أنّ⁵:

- 52% من الإرهابيين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة.
- 46% من الموقوفين حالياً تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة.
- 75% من الإرهابيين ينتمون إلى المناطق الداخلية حيث ترتفع نسب الفقر والامية والبطالة.
- 52% من الإرهابيين من ذوي مستوى تعليمي ابتدائي وإعدادي.
- 2800 عدد الشباب الذين تحوّلوا إلى سوريا حسب تقديرات رسمية، تمّ تصفية عدد 600 منهم، وإيقاف 46 في السجون السوريّة، وعودة 560 إلى تونس، وتمّت إحالة 110 منهم على العدالة.

4 الإرهاب والتهميش الاجتماعي والثقافي - سامي براهم - جريدة الشروق - تاريخ 7102/90/01 - ص 9.

5 المصدر السابق - جريدة الشروق - تاريخ 7102/90/01 - ص 9.

في آثار التطرف العنيف ونتائجه

تُصنّف خطة الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف (2015) آثار التطرف العنيف وفق أربعة مستويات، وهي:

♦ على مستوى الأمن والسّلام

- للجماعات المتطرّفة العنيفة دور واضح في زعزعة الأمن والنزاعات المسلحة التي تشهدها العديد من مناطق العالم.
- تقويض سلطة الدّولة وزعزعة استقرار المجتمع لا يكونان في الأقاليم المعنيّة مباشرة فحسب، وإنما في المناطق المحيطة بها أيضا.
- لبعض الجماعات المتطرّفة العنيفة صلات مع شبكات الجريمة المنظمة والتهريب، في إطار تنوع مصادر تمويلها وتنمية مواردها الماليّة. وتحقق هذه الجماعات إيرادات كبيرة من الاتجار بالبشر، وتجارة الرقيق، والاتجار بالقطع الأثريّة، وبيع النفط بطريقة غير مشروعة. والعديد منها ضالّح أيضا في عمليّات الاختطاف طلبا للهدية.
- استفزاز الدّول للإتيان بردود أفعال متشنجة أو مبالغ فيها، ومن ثمّ تستغل الجماعات المتطرّفة العنيفة ما قد تتخذه حكومات تلك الدّول من إجراءات غير سديدة لأغراضها الدّعائية.

♦ على مستوى التنمية المستدامة

- مضاعفة الشعور بانعدام الأمن وارتفاع احتمال اندلاع اضطرابات متكرّرة قد تعرّض النموّ الاقتصادي للخطر.
- استغلال التحدّيات المتصلة بالتنمية، من قبيل عدم المساواة والفقر وسوء الإدارة، في التسويق للمظلوميّة وتبخيس المجهودات التنمويّة.
- اعتبار التعليم من قبل بعض التنظيمات المتطرّفة والعنيفة تهديدا خطيرا لإيديولوجيّاتها (جماعة بوكو حرام، وجماعة طالبان، مثلا).
- عرقلة سير العمل اليومي للجهات الفاعلة في مجال التنمية.

♦ على مستوى حقوق الإنسان وسيادة القانون

- التهديد المباشر لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة والحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الفكر والضمير والدين.
- الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- انتهاك حقوق النساء والفتيات بطرق عديدة منها ممارسة الاسترقاق الجنسي والزواج القسري وخرق حقوقهن في التعليم والمشاركة في الحياة العامة.
- استهداف المجموعات الدينية والنساء والأطفال والنشطاء السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- التعذيب والعنف الجنسي والجنساني.
- تدمير المعالم التاريخية (الدينية والثقافية) بصورة عشوائية في انتهاك صارخ للحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني للتراث الثقافي.
- تقويض جهود الوساطة في النزاعات وإعاقة تسويتها، ومحاولة التشويش على الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

♦ على مستوى العمل الإنساني

- الإسهام في تنامي عدد النازحين قسرا.
- تعريض الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، وخاصة منهم الأطفال، للمزيد من مخاطر التجنيد القسري.
- عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية الدولية بصورة فعلية، بما فيها الأغذية والمساعدة الطبية الحيوية، إلى السكان المحتاجين، بالحد من إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المتطرفة أو بمصادرة إمدادات الإغاثة.
- وفي حالات النزاع المسلح، اعتياد عدم إغارة أي اهتمام للحماية التقليدية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والممنوحة لمقدمي المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع.

نهو فطاب وفكر بديدين

لكي يتم تطويق ظاهرة التطرف العنيف والقضاء عليها، لا بدّ من خطاب جديد، وقبل ذلك لا بدّ من تجديد الفكر، لكي يتمّ تجديد الخطاب. والأمر يحتاج إلى وضع معالجات طويلة الأمد تستهدف عددا من الدوائر:

أولاً- الدائرة الفكرية والحقوقية

ومحورها مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة، وهما ركنان أساسيان من أركان الدولة العصرية التي يفترض فيها أن تكون "دولة الحق والقانون والمواطنة" وتستند إلى قواعد العدل والشراكة والمشاركة، إذ لا يمكن القضاء على التطرف والإرهاب بوسائل عسكرية أو أمنية فقط، بل لا بدّ من مجابهة فكرية راهنة مثلما هي متوسطة وطويلة المدى. فالنصر الحقيقي على التطرف هو في الجبهة الفكرية أولاً، خصوصاً حين يدير الشباب والناشئة ظهورهم للتطرف ويبنون علاقات وجسوراً من الثقة والاحترام بينهم وبين الآخر، وفقاً للمشتركات المواطنة أو الإنسانية، مع احترام الخصوصيات والهويات الفرعية، بما ينسجم مع جوهر الحريات العامة والخاصة وقيم حقوق الإنسان.

ثانياً- الدائرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ومحورها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي توفير ظروف مناسبة للعيش الكريم، وفرص عمل متكافئة، ومناهضة كلّ أشكال التمييز لأيّ سبب كان، وتهيئة فرص التمتع بحقوق التعليم والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، والالتزام بأهداف التعليم الرامية إلى تنمية الذات وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات، وتعزيز قدرات الطفل ومواهبه إلى أقصى مدى ممكن، وإعداد الطفل لحياة مسؤولة في مجتمع حرّ ديمقراطي، وتجذير انتماء الطفل لوطنه وأمّته وثقافته وحضارته واحترامه لثقافة الآخر وحضارته تجسيدا لمبادئ العيش المشترك والصدقة بين الشعوب والاحترام المتبادل والأمن والسلام، الأمر الذي سيقطع الطريق على الفكر المتعصب والمتطرف والإرهابي.

ثالثاً- الدائرة التربوية والدينية

ومحورها تنقية المناهج الدراسية والتربوية من كل ما من شأنه ازدياء الآخر أو تحقيره، لأن ذلك سيؤدّي إلى إشاعة مناخ من الكراهية والنبذ. فالجميع بشر متساوون في الكرامة الإنسانية، مثلما

قال الفاروق عمر بن الخطاب: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"، والجميع إخوة من نسل آدم مثلما قال الإمام علي بن أبي طالب لعامله في مصر مالك بن الأشتر النخعي: "لا تكن عليهم (أي على الناس) سبغاً ضارياً لتأكلهم، فالناس صنفان: أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق".

وعلى هذا الأساس ينبغي أن تكون مرجعية الدولة فوق جميع المرجعيات التي لا بد أن تخضع لها، سواء أكانت سياسية أو حزبية أو دينية أو تربوية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو مناطقية أو غير ذلك.

ويحتاج الأمر إلى عمل طويل الأمد لإصلاح المناهج التربوية والمقاربات الدينية بما ينسجم مع روح العصر والتطور التكنولوجي ودمج المنظومات التربوية وتوحيدها ونشر قيم العيش المشترك في مجتمع القانون ودولة المؤسسات التي تقوم على المساواة بين المواطنين وتحترم جميع المرجعيات الفكرية والعقائدية وتأخذ بمبادئ الكفاءة والإخلاص للوطن في التكليف بالوظائف العامة.

رابعا- الدائرة القانونية والقضائية

ومحورها احترام القانون وسيادته وعدم التجاوز عليه لأي سبب كان، وضمن استقلال القضاء ونزاهته، وتنقية النصوص الدستورية والقانونية من كل ما يتعلّق بالتمييز.

وكما قال مونتسكيو فإنّ "القانون مثل الموت الذي لا يستثنى أحداً"، أي أنه يطبّق على الجميع.

خامسا- الدائرة الإعلامية والمدنية

ومحورها نشر ثقافة التسامح والتعايش والأعنف والسلم الاجتماعي واحترام الهويات والخصوصيات. وينبغي أن يلعب الإعلام دوراً مهماً ومعه المجتمع المدني في هذا الإطار، ولا سيما في علاقة بتأكيد احترام الآخر وقبول التنوع والتعددية.

سادسا- الدائرة الأمنية

وهي مهمة وأساسية. ويقدر ما هي وقائية فهي أيضاً حمائية ورعائية أيضاً. ويعتبر تحقيق الأمن مسألة جوهرية وأساسية لأيّ تقدّم وتنمية، حيث اعتبره سيجموند فرويد عالم النفس النمساوي، ملازماً للكرامة، بل مقدّماً عليها أحياناً، خصوصاً في ظل الحروب والنزاعات المسلحة والانفلات، إذ لا كرامة مع غياب الأمن، مثلما لا أمن دون كرامة. ومع استخدام الوسائل العسكرية

والحربية ضدّ الجماعات المتطرّفة العنيفة والإرهابية، ينبغي في الوقت نفسه الحرص على حماية المدنيين وعدم تعريضهم للأذى واحترام المعايير الدّولية والوطنية ذات العلاقة.

ويمكن القول أنّ تحقيق الأمن وحماية الحقوق الإنسانية وحفظ كرامة الأفراد والجماعات تمثل مجتمعة محور هذه الدّائرة. وهي مسؤولية الحكومات والقوى الفاعلة والحية في المجتمع، من أحزاب ونقابات ومنظمات مدنيّة ومؤسسات إعلاميّة، خصوصاً بالبحث عن المشتركات ومحاولة فكّ الاشتباك الذي يحصل أحياناً بالممارسة، وهو أحد أركان الخطاب الجديد لمواجهة التطرّف والإرهاب، خصوصاً بتوسيع دائرة الحقوق والحريّات وتعزيز المواطنة والهويّة الوطنية المشتركة.

ويعتمد نجاح الدول في هذا المضمار على قدرتها على الموازنة بين سبل المجابهة وسبل الحماية، إضافة إلى سبل الرّعاية. ولا بدّ من اعتماد تشريعات وآليات أكثر قدرة على استقطاب الشباب وتوظيف طاقاتهم عبر أنشطة وفعاليّات علميّة وأدبية وثقافية ورياضية وفنية ومنابر دينيّة متنوّرة وحوارات سياسيّة واجتماعيّة راقية.

وهذا يعني إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية باعتبارها مكتملة ومتمّمة لمؤسسات الدّولة الرّسميّة. وهي بهذا المعنى تمثل "قوة اقتراح" وليس مجرد "قوة احتجاج".

ويعتبر الحفاظ على الدولة الوطنية واحداً من المهمّات الأساسيّة التي تواجه المجتمعات، والتي تقع في صلب استراتيجيات مجابهة التطرّف العنيف، إذ لا يمكن إحداث التنمية من دونها، فالدولة الوطنية وإن كانت نتاجاً لاتفاقية سايكس بيكو (1916) فقد أصبحت اليوم مهدّدة في ظلّ التطرّف الذي يساهم بوعي أو بدونه في "تجزئة الجزأ وتقسيم المقسم".

إنّ حزمة الاستراتيجيات تلك التي يواجه بها التطرّف على المستوى الداخلي، يمكنها في ظلّ تعاون وطني شامل وإدارات سليمة مواجهة التحدّيات الخارجية، بالسعي مع غيرنا من شعوب الأرض وأممّه لإعادة صياغة نظام العلاقات الدولية، ليصبح أكثر عدالة وأقرب إلى التعبير عن المصالح المشتركة بين الدول والأمم والجماعات الثقافية، الأمر الذي يحتاج إلى توازن قوى دولي من نوع جديد، لا بدّ من العمل عليه.

في التمكين للشباب

يمتاز الشباب بطبيعته بالحيوية والجرأة والإقدام والاندفاع، الأمر الذي يحتم أن تولي منظمات المجتمع المدني والدولة اهتماماً خاصاً واستثنائياً به لما له من تأثيرات كبرى بالإيجاب أو السلب على عموم المجتمع، خصوصاً وأنّ الشباب هم الفئة الأكثر استهدافاً ونعراً للخطر من حيث محاولة تجنيدهم أو التلاعب بعقولهم، سيما وأنّ بعضهم يعاني اليأس والإحباط والانعزال.

وإذا ما تركت بعض قطاعات الشباب عرضة للتيارات المتشدّدة والمتزمّنة فإن الجماعات المتطرّفة والإرهابية ستجد الطريق إليها سالكاً، خصوصاً وأنّ الشباب حسّاس بطبعه ويتأثر بما حوله سريعاً، لاعتبارات موضوعية وذاتية، مثل سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهور مستوى المعيشة والاضطهاد والتمييز والاستلاب الخارجي ومحاولات فرض الهيمنة والاستتباع وغير ذلك، علماً بأنّ شعوره مضاعف إزاء عدم المساواة وشحّ الحريات ونقص فرص العدالة والمشاركة. لذلك تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني مسؤوليات كبيرة في مجال تحصين الشباب ووقايته من التأثير بالجماعات المتطرّفة والإرهابية من جهة، وتشجيعه من جهة ثانية على المبادرة وتأكيده الذات وتوسيع الأفق للوقوف ضد التطرف والإرهاب بجميع صورته وأشكاله وضد جميع مبرراته وحججه.

وحسب منظمة اليونسكو، لا بدّ من النظر في الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ضمن إطار أعمّ وأشمل من مجرد المواجهات الأمنية والعسكرية. ومع أنّ الإجابات الأمنية مهمّة، إلّا أنّها غير كافية ولن تعالج الظروف العديدة الكامنة التي تولّد التطرف العنيف وتدفع الشباب إلى الانضمام إلى المجموعات التي تتبنّاهم فكرياً أو طريقة.

وتنبّه اليونسكو إلى الحاجة إلى قوة إقناع كالتيكليم، فهذا الأخير ينبغي أن يكون جيّداً ومجدياً. ويتطلب ذلك دعمه وتطوير المهارات وإيجاد فرص التوظيف واحترام التنوع وتحضير الشباب لدخول سوق العمل، إضافة إلى الاستثمار في البرامج التي تروّج للمواطنة وتوفير تعليم شامل من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم العالي.

وهذا يتطلب:

- ♦ **تنمية الوعي الفكري والثقافي** وتطوير القدرات الشبابية داخل المؤسسات التربوية والتعليمية والمهنية المختلفة والتركيز على "الأمن الفكري" للشباب، كأمن ذاتي يمثل ركنا ركينا من الأمن العام للبلد ككل، أي تقوية مناعة الشباب ضد "فيروسات" التطرف والعنف والإرهاب.
- ♦ **إمداد المجتمع بالكفاءات المؤهلة** من الخريجين ذوي التخصصات الملائمة لواقعهم ومستقبلهم، خصوصاً تلك التي تكون مسلحة بالعلم والمعرفة وبقيم السلام والتعايش والمشارك الإنساني، وذلك نقيضاً للتطرف والعنف والإرهاب، وكلما استطاعت المؤسسات التربوية والتعليمية والمهنية تخريج الطلبة طبقاً لهذه المعايير والقيم، استطاعت أن تضخ "المضادات الحيوية" في المجتمع ضد الإرهاب.
- ♦ **إعلاء شأن القيم الإنسانية** وثقافة المواطنة وحقوق الإنسان ونبذ التمييز في جميع المناهج الدراسية، خصوصاً وأن قيم الحرية والمساواة بين البشر بغض النظر عن دينهم ولونهم وجنسهم ولغتهم وعرقهم وأصلهم الاجتماعي، وقيم العدالة، ولاسيما العدالة الاجتماعية، وقيم الشراكة والمشاركة التي تنمي روح العمل الجماعي وتقر بالتعددية والتنوع والاعتراف بالآخر، ما تزال ضعيفة، وأحياناً غائبة عن المناهج الدراسية.
- ♦ **تفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية والمهنية والثقافية والفنية** في مواجهة التطرف والإرهاب والتكفير، بتشجيع قيم الحوار ورفض التعصب ووليد التطرف، وإعلاء شأن التسامح والسلام والمشارك الإنساني، الأمر الذي يقطع الطريق على المتطرفين والإرهابيين والتكفيريين ويحوّل تلك المؤسسات إلى فضاءات للتواصل والتفاهم والتنمية والشراكة والمشاركة والمعرفة والتنوير لتعزيز القيم الوطنية والإنسانية وتحصين الشباب بما يساعد على أن يكونوا سوراً أمام انتشار التطرف والإرهاب.
- ♦ **إيجاد فرص العمل والعيش الكريم للشباب**، إذ أنّ نسبة كبيرة من الشباب ممن يتمّ تجنيدهم في الجماعات المتطرفة والإرهابية ويجري استغلالهم فيها، هم من العاطلين عن العمل، سواء في ذلك من يتوفرون على شهادات عليا ومن لم يتّموا تعليمهم، بل إن بعضهم من الأميين الذين انساقوا وراء الأفكار المسمومة وأوهام الانعتاق المزعوم من الظلم والفقر في ظلّ شعورهم بالاستلاب والتهميش وورغبتهم في الثأر لكرامتهم الجريحة.

♦ **الوقاية والحماية** أي العمل على تحسين المؤسسات التربوية والتعليمية والمهنية والثقافية والفنية والدينية والرياضية والاجتماعية المختلفة ومن خلالها المجتمع من الوقوع ضحية للجماعات المتطرفة والتكفيرية والإرهابية، عبر بث الوعي الثقافي والفكري ونشر القيم السامية. وبالطبع فإن ذلك يحتاج إلى توفير أرضية مناسبة وبيئة صالحة لزرع القيم الوطنية والإنسانية وتعاليم الدين الصحيحة التي تدعو إلى الخير والسلام والمحبة والإيثار والصدق والإخلاص والوفاء وحفظ النفس والأخوة الإنسانية.

وهناك وسائل متعددة لتحقيق ذلك، سواء عبر مؤتمرات أو ندوات أو حصص دراسية أو ورش عمل، مع عرض التجارب العربية والعالمية والقوانين الدولية والإنسانية التي تجرم الإرهاب وتحاسب مرتكبيه. وقد يحتاج الأمر إلى ندوات وحوارات بشأن الوسطية والاعتدال والألغاف والتسامح وتنمية الجانب الإنساني التكاملي لدى الشباب وخصوصاً باحترام الرأي المخالف وتأكيد حق الاختلاف، ولاسيما الاختلاف في الرأي أو الاختلاف في العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس، إذ لا تطور دون مقاومة التعصب والقضاء على التطرف والعنف ووضع حد لظاهرة التطرف العنيف والإرهاب، ودون الاعتراف بالآخر وحقه في التعبير عن آرائه ومعتقداته وممارسة شعائره وطقوسه بحرية. وهذا يستوجب المساواة وعدم التمييز أساساً، والنظر إلى المختلف كأمر طبيعي، فالوحدة هي في الثوابت التي تخص البشر والتباين في الفروع والأمور المتحوّلة.

♦ **العلاج والتأهيل**، ويتمثل في معالجة وتأهيل بعض حالات الشباب الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة والتكفيرية والإرهابية، عن طريق تأطيرهم لإعادة تأهيلهم، لاسيما بإيجاد فرص عمل لهم وتحسين أوضاعهم المعيشية وتبصيرهم بحقيقة الأديان والقيم الإنسانية التي تنبثق عنها. وكلما تسلح الشباب بالعلم والعقلانية والمعرفة، استطاعوا أن يكونوا سداً منيعاً ضدّ التعصب والتطرف والعنف والإرهاب والتكفير.

♦ **التصدّي للتطرف العنيف ومواجهته** باعتباره فكراً وفلسفة وثقافة وسلوكاً مرفوضاً، لأنه يشكل تهديداً أمنياً وفكرياً وسياسياً واقتصادياً ومجتمعياً ودينيّاً وتربوياً، الأمر الذي يحتاج إلى تكامل جميع الجهود وفي مقدّماتها جهود المؤسسات التربوية والتعليمية والمهنية والثقافية

والفنية باعتبارها مؤسسات تنشئة وفضاءات فكرية للجدل والنقاش لدحض الأفكار الخاطئة ومقارعة الحجة بالحجة والرأي بالرأي.

♦ **التّركيز على التعليم باعتباره أداة لمنع التطرّف والعنف** وتعزيز الائتلافات الإعلامية بما فيها شبكات الانترنت، والتّركيز على التمكين للشباب وتكريس التنوع الثقافي وتطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين وإصلاح بيئة المدرسة وتعزيز مبدأ المشاركة، وتكريس التّعليم التّفاعلي، واحترام الحقوق والحريات، وتأسيس هياكل تمثيلية يختار الطلبة ممثلهم فيها بشكل حرّ وديمقراطي.

برنامج عمل مستوحى من توصيات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع التطرف العنيف

أ. تحديد إطار السياسات

1. وضع إطار وطني لمنع التطرف العنيف "نحو وطن ينبذ العنف والتطرف العنيف"
 - اعتماد مبدأ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أساساً لجميع التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والممارسات المعتمدة لمنع التطرف العنيف لضمان أن تكون فعّالة ومستدامة ومتماشية مع التزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي.
 - اتخاذ إجراءات متكاملة تتجاوز إنفاذ القانون أو التدابير العسكرية والأمنية، وذلك لمعالجة قضايا التنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية. ولا بدّ أن يشكّل تعزيز سيادة القانون وإلغاء التشريعات التمييزية وتنفيذ السياسات والقوانين التي تكافح التمييز والتهميش والاستبعاد في القانون وفي الممارسة عنصراً أساسياً في أيّ عمل يراد به التصدي للتهديد الذي يمثله التطرف العنيف.
 - "تعزيز التسامح والمصالحة وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع ومكافحة التطرف العنيف".

2. وضع خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف تحدّد الأولويات الوطنية في مجال التصدي للعوامل المحلية المؤدّية إلى التطرف العنيف وتكمل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب، آخذة في الحسبان العناصر التالية:

- 1.2. وضعها بطريقة تشاركية ومتعدّدة التخصصات، بحيث تشمل تدابير مكافحة التطرف العنيف ومنعه، بمساهمة من مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة الحكومية، مثل أجهزة إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات الاجتماعية ووزارات التعليم والشباب والشؤون الدينية، علاوة على الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الشباب، والأسر، والنساء، والقيادات الدينية والثقافية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص. وتشكل عمليات تحليل العوامل المحلية والوطنية المؤدّية إلى التطرف العنيف نقطة انطلاق هامة لوضع خطط وطنية؛
- 2.2. أن توطّد الميثاق الاجتماعي ضدّ التطرف العنيف بتعزيز احترام مبدأ المساواة أمام

القانون والمساواة في التمتع بحماية القانون في جميع العلاقات بين الحكومة والمواطن، وبتطوير مؤسسات فعّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وكفالة صنع القرار على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي.

أ.3.2. أن تتصدّى لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن 2178 (2014) الذي يطلب من الدول كفالة أن تنصّ نظمها القانونية على محاكمة المسافرين لأغراض الإرهاب أو التدريب المتصل به، وأن تتصدّى لتمويل مثل هذه الأنشطة أو تسييرها وأن تمنع دخول أيّ شخص توجد بشأنه معلومات موثوقة توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأنه يبتغي من سفره المشاركة في عمل إرهابي على أراضيها، وذلك بوسائل تشمل استخدام قواعد البيانات المقبولة دولياً.

أ.4.2. أن تمنع الجماعات المتطرّفة العنيفة والجماعات الإرهابية من المتاجرة بالنفط والقطع الأثرية ومن أخذ الرهائن وتلقي التبرّعات.

أ.5.2. الموازنة بين السياسات الإنمائية الوطنية وأهداف الألفيّة للتنمية المستدامة، وتحديد القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1)؛ وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع (الهدف 4)؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين لكل النساء والفتيات (الهدف 5)؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8)؛ والحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف 10)؛ وجعلّ المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف 11)؛ والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات (الهدف 16)؛

أ.6.2. أن تكرّس الخطط تمويلاً للتنفيذ من قبل الكيانات الحكومية وغير الحكومية وأن تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، عند الاقتضاء؛

أ.7.2. أن تكتسي آليات الرّصد والتقييم الفعّالة لهذه الخطط أهميّة بالغة لضمان إحداث السياسات الأثر المباشر المتوخى منها.

ب. اتخاذ الإجراءات

ب.1. الحوار ومنع نشوب النزاعات

- غالباً ما يزداد خطر التطرف العنيف في نفس الظروف التي تؤدي إلى زيادة خطر نشوب النزاع. وعندما يكون النزاع قائماً بالفعل، يتعين علينا أن نضع جهودنا الرامية إلى تعزيز ومواصلة الحوار بين الأطراف المتحاربة لأنه تبين أن استمرار النزاع دون حل هو المحرك الرئيسي للتطرف العنيف؛
- التعاون مع الأطراف المقابلة والجهات الفاعلة الإقليمية في مرحلة مبكرة، والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بهدف منح الدبلوماسية الإقليمية ودبلوماسية الأمم المتحدة الزخم الذي تحتاجه لإيجاد الحلول المناسبة. فتأخير التعاون يؤدي إلى تقليص الخيارات المتاحة ويزيد من التكلفة المالية والبشرية؛
- تشجيع الأفراد على مغادرة الجماعات المتطرفة العنيفة من خلال وضع برامج تركز على منحهم فرصاً تعليمية واقتصادية. ومن أجل تجنب ظهور تصورات عن وجود الظلم قد تنشأ عن تقديم المساعدة إلى الجناة، ينبغي لهذه البرامج ألا تقتصر بالمبادرات التي تعالج احتياجات فئات السكان المدنيين ككل؛
- استكشاف الفرص المتاحة لإدراج آليات بديلة لتسوية المنازعات، من قبيل الوساطة والتحكيم والعدالة التصالحية، من أجل تسوية النزاعات وتحقيق السلام الدائم؛
- إشراك الزعماء الدينيين في إنشاء منتدى للحوار والمناقشات بين الأديان وبين طوائف الدين الواحد من أجل تعزيز التسامح والتفاهم بين المجتمعات المحلية، ولكي يعبروا عن رفضهم لعقيدة العنف من خلال التأكيد على قيم السلام والقيم الإنسانية المتأصلة في فكرهم الديني. ويضطلع الزعماء الدينيون أيضاً بمسؤولية السعي إلى التوصل إلى هذا الفهم. فالتسامح ليس سمة سلبية؛ وهو يتطلب العمل الفعال في اختيار التواصل مع الآخر على أساس التفاهم والاحترام المتبادلين، لا سيما حين يكون الخلاف قائماً؛
- الحفاظ على التنوع في التراث الثقافي والديني ضد محاولات الجماعات المتطرفة العنيفة التي تسعى إلى تدمير المخطوطات والآثار والمواقع التي تمثل رموزاً للتعددية والتسامح؛
- عقد حوارات إقليمية ووطنية بشأن منع التطرف العنيف مع طيف واسع من الجهات

الفاعلة في مواضيع من قبيل إشراك الشباب، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات المهمشة، ودور البلديات، والتفاعل الإيجابي من خلال وسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من المنابر الإلكترونية.

ب.2. تعزيز الحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون

- حين تتبنى الحكومات القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعزز الحوكمة وسيادة القانون، وتقضي على الفساد، فإنها تهيئ بيئة تمكينية للمجتمع المدني وتحدّ من جاذبية الفكر المتطرّف العنيف. كما أنّ السياسات والمبادرات التي تركز بقوة على حقوق الإنسان تُعدّ أساسيةً لكفالة إدماج المعرّضين للتطرّف العنيف، أفراداً أو جماعات. ونحن بحاجة إلى إيجاد سبل لتعزيز الثقة بين المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية لمنع التهميش والإقصاء، سواء كانا حقيقيين أم مُتصوّرَين.
- دراسة جميع التشريعات والسياسات العامّة والاستراتيجيات والممارسات الوطنية الرامية إلى منع التطرّف العنيف ومكافحته للتأكد من أنها تستند إلى أساس متين في مضمار احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأنها قد وضعت آليات وطنية لكفالة الامتثال لهذه المعايير. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً اتخاذ تدابير لتعزيز سيادة القانون وإلغاء التشريعات التمييزية وتنفيذ سياسات عامّة وقوانين تكافح التمييز والإقصاء؛
- توفير فرص الاحتكام إلى القضاء للجميع وتعزيز المؤسسات التي تتميّز بالإنصاف والفعالية والمساءلة والشمولية على جميع المستويات، وذلك تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- تعزيز مبدأ المساواة وعدم التمييز في تقديم الخدمات الأساسية، وكفالة مبدأ تكافؤ الفرص، والمساءلة على تقديم الخدمات، وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية إلى المناطق النائية، وتهيئة بيئة تزدهر فيها الأعمال الحرة وتصبح فيها المجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً وشمولية؛
- تعزيز الكفاءة المهنية لقوّات الأمن ووكالات إنفاذ القانون ومؤسسات العدالة؛ وكفالة فعالية الرقابة والمساءلة لدى الهيئات الرقابية والتعديلية، وذلك تماشياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم دورات تدريبية مخصّصة لحقوق الإنسان لفائدة قوات الأمن والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وجميع العاملين في

مجال إقامة العدل، بشأن حظر التحريض على الكراهية، وعلى نطاق أوسع، احترام حقوق الإنسان في سياق التدابير المتخذة لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب؛

- كفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات التي تشكّل جرائم بموجب القانون الدولي، من قبيل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، وذلك من خلال إجراءات جنائية تتقيّد بضمانات المحاكمة العادلة وفق الأصول القانونية. وينبغي أن تكون لدى آليات المساءلة خبرات في مجال المسائل الجنسانية. وفي الحالات التي تعجز فيها الإجراءات الوطنية عن تناول هذه الجرائم، أو لا ترغب في ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود تطبيق المساءلة بوسائل منها إحالة مجلس الأمن هذه الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى محكمة متخصصة، حسب الاقتضاء؛

- إصلاح الأطر القانونية الوطنية وأنظمة السجون لكفالة أمن السجناء والموظفين والمرافق، ووضع إجراءات لمنع تغذية نزعة التشدد في السجون ومكافحتها على أساس حقوق الإنسان وسيادة القانون؛

- وضع برامج لفك الارتباط وإعادة التأهيل والتوجيه الاجتماعي لفائدة الأشخاص المنخرطين في التطرف العنيف، تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية وتشمل برامج للأطفال لتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع. وينبغي أن تمثل هذه البرامج امتثالاً كاملاً للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التنقل والحق في حرية التعبير والخصوصية، والمساواة بين الجنسين ومبدأ عدم التمييز؛

- تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بسبل منها اتخاذ مبادرات قائمة على حقوق الإنسان تُساعد في القضاء على الظروف المؤدّية إلى التطرف العنيف؛

- حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، وإشراك جميع الجهات الفاعلة من قبيل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام في مجهود مقاومة التطرف العنيف؛

- منع الإرهابيين ومناصريهم من تقويض عمل المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية، واتخاذ التدابير الملائمة لمكافحة جميع أشكال التعصّب والتمييز القائمة على أساس الدّين

أو المعتقد، ولا سيما ما يُعرض منها في المناهج الدراسية للمؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية، وفي الكتب الدراسية وأساليب التدريس؛

- كفالة ألا تُفرض أي قيود على حرية التعبير والإعلام بوضوح ودقة، وأن تستوفي اختبار الشروط الثلاثة المتمثلة في الشرعية والتناسب والضرورة.

ب.3. إشراك المجتمعات المحليّة

- تحتاج الجماعات المتطرّفة العنيفة لمواصلة البقاء إلى دعم ضمنيّ من دائرة أوسع نطاقاً من المتعاطفين معها. وإذا أمكن حرمانها من هذا الدعم، فإنّ قدرتها على إلحاق الضرر والهروب من العدالة ستتضاءل بشكل كبير. وفي حين يشكّل إشراك المجتمعات المحلية تحدياً بسبب تاريخ طويل من انعدام الثقة في الحكومة، يمكن تبني عدّة استراتيجيات واعدة واعتمادها في إشراك المجتمعات المحلية.
- وضع استراتيجيات مشتركة وتشاركية مع جهات منها المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لمنع ظهور التطرف العنيف، وحماية المجتمعات المحلية من التجنيد وخطر التطرف العنيف، وتقديم الدّعم لتدابير بناء الثقة على صعيد المجتمع المحلي من خلال توفير منابر ملائمة للحوار وتحديد المظالم في مرحلة مبكرة؛
- اعتماد نماذج وبرامج للأمن المجتمعي المحليّ تسعى إلى حلّ المشاكل المحلية بشراكة مع المجتمع المحلي، وترتكز بقوة على حقوق الإنسان تفادياً لتعريض أعضاء المجتمع المحلي للخطر. وهذا من شأنه الزيادة في وعي الناس ويقظتهم وتحسين فهم الشرطة ودرايتها فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية، وبالتالي تحسين قدرتها على المبادرة الفاعلة لتحديد المظالم والمسائل الحاسمة في مرحلة مبكرة؛ مثل تجربة شرطة الجوار ومجالس الأمن المحلية.
- وضع برامج إرشادية محلية محورها الأسرة، تقوم على أساس علاقة المساعدة بين المرشد والمرشد، وتركز على الأفراد الضعفاء أو الذين أُدينوا بارتكاب أفعال إجرامية لها صلة بالتطرف العنيف أو وجّهت إليهم تهمة بارتكابها؛
- تقديم الدّعم الطبي والنفسي-الاجتماعي والخدمات القانونية في المجتمعات المحلية التي تُووِي ضحايا التطرف العنيف بمن فيهم ضحايا الجرائم الجنسيّة والجنسانيّة؛

- تشجيع الروابط المدنية والمهنية والنقابات وغرف التجارة على التواصل من خلال شبكاتها الخاصة مع الفئات المهمّشة، من أجل التصديّ معا للتحديات من خلال الحوار الشامل للجميع والسياسات التوافقية؛
- تقديم الدّعم في إنشاء شبكات وطنية وجهوية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والنسائية والقيادات الدينية لتمكينها من تبادل الممارسات الجيدة والتجارب بهدف تحسين العمل في مجتمعاتها المحلية وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان؛
- تشجيع الشراكة التعاقدية مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية للترويج لخطاب يعالج دوافع التطرف العنيف، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، والتطرق لأيّ انتهاكات راهنة لحقوق الإنسان.

ب.4. التمكين للشباب

- إيلاء اهتمام خاص للشباب. من ذكور وإناث، فهم يشكّلون شريكاً أساسياً في العمل على منع التطرف العنيف. ويتعيّن تحديد أدوات أفضل لدعم الشباب في تناولهم لقضايا السلام والتعددية والاحترام المتبادل. ومن ناحية أخرى، فإن التقدم السريع في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة يعني أيضاً أن شباب اليوم يشكّلون مجتمعاً عالمياً لم يسبق له مثيل. غير أنّ هذا الترابط أصبح يُستغل بالفعل على يد الجماعات المتطرفة العنيفة؛ ونحن بحاجة إلى استعادة هذا المجال من خلال المساعدة على إسماع أصوات الشباب الذين يروّجون بالفعل لقيم الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.
- دعم وتحسين مشاركة الشباب، إناثاً وذكوراً، في الأنشطة التي تهدف إلى منع التطرف العنيف من خلال إعطاء الأولوية لآليات الإشراف الفعلي للشباب على الصعد الوطنية والجهوية والمحلية، وتهيئة بيئة آمنة وداعمة تتيح مشاركة الشباب، إناثاً وذكوراً، في منع التطرف العنيف.
- إدماج الشباب، إناثاً وذكوراً، في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني، بطرق متنوّعة منها إنشاء مجالس الشباب والآليات المماثلة التي تمنح الشباب، إناثاً وذكوراً، منبراً للمشاركة في إدارة الشأن العام.
- تعزيز الثقة بين صانعي القرار والشباب، إناثاً وذكوراً، لا سيما من خلال الحوار بين الأجيال وأنشطة بناء الثقة بين الشباب والراشدين وأنشطة التدريب.

- إشراك الشباب الذين يصعب الوصول إليهم، من قبيل الشباب المنتمين إلى الفئات الممثلة تمثيلاً ضعيفاً في مؤسسات الدولة، في الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف.
- وضع برامج وطنية لإرشاد الشباب، إناثاً وذكوراً، وإتاحة حيز كاف لتطوير الذات في الميادين التي يختارونها، ومنحهم فرص الخدمة المجتمعية التي تتيح لهم أن يصبحوا قادة وفاعلين في التغيير البناء.
- تخصيص جزء من الموارد المالية المرصودة للتصدّي للتطرّف العنيف للمشاريع التي تعالج الاحتياجات الخاصة للشباب أو تساهم في التمكين لهم، وتشجيع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخيرية والجهات المانحة الأخرى على توفير آليات لتمويل مشاريع الشباب القائمين بالأعمال الاجتماعية بهدف تمكينهم من تطوير أفكارهم المتعلقة بتعزيز صمود المجتمع المحلي ضدّ التطرف العنيف.

ب.5. المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة

- يُعدّ التمكين للمرأة قوّة حاسمة في بناء السلام الدائم. وبينما تؤدّي النساء في بعض الأحيان دوراً فاعلاً في التنظيمات المتطرّفة العنيفة، فإنه ليس من المصادفة أنّ المجتمعات التي تسجّل مؤشرات عالية في المساواة بين الجنسين تكون أقلّ تأثراً بالتطرّف العنيف. وعليه، يجب علينا أن نتساءل عن الكيفية التي يمكننا بها زيادة تعزيز مشاركة المرأة وتوليها القيادة والتمكين لها في المجتمع، ولا سيما في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الأمني والمجتمع المدني.
- يجب أن تشكّل مسألة حماية المرأة والتمكين لها عنصراً مركزياً في استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف. وهناك حاجة أيضاً إلى كفالة ألا تؤثر الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف تأثيراً سلبياً على حقوق المرأة.
- من المهمّ الاستثمار في البحوث المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمع البيانات عن دور المرأة في التطرف العنيف، بما في ذلك تحديد الدوافع التي تدفع النساء إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرّفة العنيفة، والآثار المترتبة عن استراتيجيات مكافحة الإرهاب في حياتهن من أجل وضع سياسة عامة محدّدة الأهداف وقائمة على الأدلّة الإجرائيّة.
- يتعيّن تعزيز حضور النساء وسائر الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في مؤسسات إنفاذ القانون والأمن، بما في ذلك الانتماء إلى هياكل منع الإرهاب والتصدّي له.

- بناء قدرات النساء ومجموعات المجتمع المدني النسائية للمشاركة في جهود المنع والتصدي ذات الصلة بمكافحة التطرف العنيف.
- تخصيص جزء من الموارد المالية المرصودة للتصدي للتطرف العنيف للمشاريع التي تعالج الاحتياجات الخاصة للنساء أو تساهم في التمكين لهن.

ب.6. التعليم وتنمية المهارات وتيسير فرص العمل

- في إطار مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي، يجب التأكد من أن كل طفل يتلقى تعليماً جيد النوعية يُعدّه للحياة، على نحو ما هو منصوص عليه في إطار الحق في التعليم الموصوف في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وينبغي أن يشمل التعليم تلقين الاحترام لحقوق الإنسان والتنوع، وتشجيع التفكير النقدي، وتعزيز الإلمام بوسائل الإعلام والتكنولوجيا الرقمية، وتنمية المهارات السلوكية والاجتماعية والوجدانية التي يمكنها أن تساهم في تكريس التعايش السلمي والتسامح.
- يحتاج الشباب الذين يدخلون ميدان العمل، إنثاءً وذكرًا، إلى الدعم، سواء في الحصول على موارد التعلم المستمر والتدريب المهني أو في احتضان مواهبهم في مباشرة الأعمال الحرة.
- من أوكد الأمور الاستثمار في التعليم، ولا سيما التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، أي بين سن الثالثة والثامنة، من أجل ضمان أن يحصل جميع الأطفال على تعليم شامل للجميع وجيد النوعية، مع مراعاة تنوع البيئات الاجتماعية والثقافية.
- لا بد من تنفيذ برامج تعليمية تعزز الهوية الوطنية والقومية في انفتاح على "المواطنة العالمية". ولا بد أن تشمل تلك البرامج مهارات الحياة وتنمية الذات والتفكير النقدي والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. كما يتعين استكشاف سبل إدراج التربية على المواطنة في المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية، ودعم قدرات المدرسين والمربين حتى يقوموا بأدوارهم في التربية على الحياة باحترافية.
- لا بد من تأمين التعليم الشامل والمستمر من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة الدراسات العليا، بما في ذلك التعليم التقني والمهني، وتوفير الإرشاد التربوي والنفسي والاجتماعي لمن يحتاج إليه.
- من المهم التعاون مع السلطات المحلية لإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية، سواء في المواقع الريفية أو الحضرية، والاستثمار في تزويد الناس بالمهارات اللازمة لتلبية الطلب في أسواق العمل المحلية من خلال إيجاد فرص التعليم المناسبة.

- لا بدّ من إتاحة المزيد من الخيارات المهنية للشباب بتشجيع ثقافة الأعمال الحرّة وتوفير برامج تعليمية في هذا المجال، ومواءمة التكوين لاحتياجات سوق الشغل، وتيسير البحث عن العمل، ووضع اللوائح التنظيمية التي تشجّع على إنشاء المشاريع الصغيرة والشديدة الصّغر، وتيسير الحصول على التمويل والقروض المتناهية الصغر، وتوسيع نطاق خدمات الدعم من قبيل التسويق والتوزيع، وذلك من أجل إطلاق العنان لكامل طاقات الشباب الكامنة.

- من المهمّ دعوة القطاع الخاص ومختلف فعاليّات المجتمع المدني إلى الإسهام في جهود المصالحة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، وفي إيجاد فرص العمل والتدريب وتيسيرها.

ب.7. الاتصالات الاستراتيجية والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

- حققت الرّسائل التحريضية التي تبثها الجماعات المتطرّفة العنيفة على وسائل التواصل الاجتماعي نجاحاً كبيراً في استدراج الناس إلى صفوفها، ولا سيما الشباب، إنثاً وذكوراً. ولئن برهنت الجماعات المتطرّفة العنيفة أنها تملك قدراً من الحنكة في استخدام الأدوات الإعلامية القديمة والحديثة، فهناك في المقابل الآلاف من النشطاء والفنانين الشباب الذين يتصدّون للتطرّف العنيف على الإنترنت من خلال الموسيقى والرسم والسينما والكاريكاتور والفكاهة، وهم يستحقون أن يحظوا بالدعم.

- لا بدّ من وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتواصل، بالتعاون الوثيق مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي والقطاع الخاص، تكون مصمّمة حسب السياقات المحلية ومستندة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان من أجل دحض الخطابات المرتبطة بالتطرف العنيف.

- من المهمّ التشجيع على إجراء مزيد من البحوث حول العلاقة بين سوء استخدام الجماعات المتطرّفة العنيفة للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والعوامل التي تدفع الأفراد إلى التطرف العنيف، بالإضافة إلى تشجيع الجهود الشعبية الرامية إلى النهوض بقيم التسامح والتعددية والعيش المشترك.

- يجب الحرص على أن توفر الأطر القانونية الوطنية الحماية اللازمة لوسائل الإعلام من حيث حرّيتها في الرأى والتعبير وتعدديتها وتنوعها.

- لا بدّ من مساندة الضحايا وتمكينهم من تحويل خسارتهم ومعاناتهم إلى قوّة بناءة لمنع التطرّف العنيف، وذلك بإتاحة منابر على الإنترنت تمكّنهم من عرض تجاربهم ونشرها على أوسع نطاق.
- يجب حماية الصحفيين الذين يؤدّون دورا بالغ الأهمّية في المجتمعات الديمقراطية، وضمان إجراء تحقيقات جدّية حول ما تتعرض له سلامتهم من تهديدات، وتشجيعهم على العمل الشبكي مع الالتزام باحترام مدوّنات السلوك التي توطّر ممارستهم لمهنتهم.

بعض التبارب المقارنة ضفي التعاطي مع التطرف العنيف والإرهاب

أ. التجربة السّعوديّة: من السّكينة إلى المناصحة

بالتواقت مع التعامل الأمني مع الظاهرة الإرهابية وهو تعامل يتم داخل البلد وبالتعاون مع الدول المعنية بالظاهرة وذلك من خلال تبادل المعلومات إلى جانب العمليات الاستباقية، انطلقت حملة السّكينة في المملكة العربية السعودية منذ سنة 2003 وتركزت حول الاستعمال المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل نشر الفكر الديني الوسطي الذي ينبذ العنف ويصحّح مفاهيم عديدة حول الإسلام.

أما مراكز المناصحة فهي مراكز تؤوي المتورّطين في الإرهاب وذلك بإخضاعهم لبرامج إعادة التفكير في المعتقدات وتصحيح المفاهيم والقيام بالمراجعات الضرورية مع تدريب ومحاولة إعادة إدماج في المجتمع عبر تمكين هؤلاء المتورّطين في الإرهاب من قدرات تسمح لهم بالانخراط مجدداً في الحياة العامة. ويتولى العمل داخل مراكز المناصحة والرعاية خبراء من اختصاصات متعدّدة دينية ونفسية واجتماعية وغيرها.

ب. التجربة الجزائريّة: الوثام المدني وميثاق السّلم والمصالحة الوطنيّة

تمّ سنّ قانون الوثام المدني في الجزائر سنة 1999. ويهدف هذا القانون إلى استعادة من انخرطوا في شبكات الإرهاب لحرّيتهم ما لم يتورطوا في عمليات القتل والتنكيل. ويعطي هذا القانون للمنخرطين في الإرهاب فرصة للاندماج في المجتمع بعد الخضوع لعمليات مراقبة تفضي إلى تقدير أنّ الشخص المعني بالوثام قد تخلص نهائياً عن نزعاته العنيفة وعن إيديولوجيته المتطرفة. وقد تولت لجان سمّيت بلجان الإرجاء دراسة الملفات والحالات التي يعبرّ فيها الإرهابي عن رغبته في الاستفادة من مقترح الدولة. وقد تعزز قانون الوثام المدني بمشروع ميثاق السّلم والمصالحة الوطنيّة الذي عرض على استفتاء شعبي في سبتمبر 2005. ويشمل المشروع من كانت لهم أحكام غيابية بالسجن ويودّون الرجوع إلى حظيرة المجتمع. وقد استفاد من هذه الآليّة إلى نهاية ديسمبر 2013 حوالي 9000 شخص.

وتتمثل بيداغوجيا الوثام المدني وميثاق السلم والمواطنة في جعل الدولة صاحبة المبادرة في إرساء المصالحة الوطنية وبالتالي تؤكد قدرتها على العفو وعلى التجاوز لما هو أفضل مما أعطتها قوة رمزية ساعدت على وضع الجزائر على طريق السلام المدني العام.

ت. التجربة الفرنسية: العائلة صمام أمان ضد الإرهاب

يعتبر المجتمع المدني الفرنسي الفاعل الأبرز في هذه التجربة. ويعتبر المركز⁶ الذي أحدثته "دنيا بوزار" الباحثة في العلوم الاجتماعية علامة بارزة في تجسيم المقاربة التشاركية المندمجة في التعاطي مع الإرهاب عبر العمل مع الأسر المعنية على إنقاذ الشباب من أحياله. ويتولى هذا المركز القيام بأعمال تتصل بالتوقي من انخراط الشباب في الإرهاب وذلك عبر استقبال العائلات التي تورط أبنائها في الإرهاب وذلك من أجل مرافقتها ونصحها وإرشادها وشد أزرها. كما يساعد المركز العائلات التي بدأت تكتشف ميولا نحو التشدد والتعصب لدى أبنائها ويدربها على أساليب التعامل مع هذه الوضعيات. وفي ذات الوقت، يضع هؤلاء الأبناء ضمن مسارات مرافقة إصلاحية لتخليصهم من التشدد.

وقد مثل المركز فضاء تفاعلياً لتبادل التجارب بين العائلات، حيث تعبر العائلات المتضررة عن معاناتها وتتقاسم اهتماماتها مع سميّاتها. وقد استقبل المركز حوالي 1000 عائلة ساهمت بعرض تجاربها في المساعدة على بناء مؤشرات حول نزوع الشبان إلى التطرف وكيفية إثنائهم عن ذلك وإعادة استيعابهم داخل الفضاء الأسري.

ث. تجارب منصات الخطاب البديل

ث.1. مركز "صواب"

وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف هذا المركز الذي يحتوي على منصة إلكترونية تنشر يوميا تعليقات وصورا ومشاهد فيديو وتحليل وشهادات منتقاة بغرض مقاومة "الفكر الداعشي" وإرساء خطاب بديل يسمح بالتعايش بين البشر. كما تدعم منصة "صواب" كل النجاحات الشبابية في كل المجالات من

أجل تقديم بديل عن فضاءات الشبكات الإرهابية. ويعمل مركز "صواب" على إرساء خطاب إنسانيّ يتعلّق بالحياة وباحترام الناس على اختلاف أجناسهم وثقافتهم ودياناتهم.

ث.2. منصة "يثمر" Youth' More

وهي منصة شبابية تونسية توفّر الفرصة للشباب لكي يعبرَ ويقترح ويروي التجارب الناجحة ويعرض الصعوبات التي تواجهه. و"يثمر" هي عبارة عن بوابة إلكترونية تفاعلية لا توجّه خطابها بشكل مباشر للتصدّي للإرهاب ولكنها تمنح للشباب فضاء للتعبير الحرّ عن الذات والاهتمامات في زمن يقصّي فيه الشباب ولا يجدون أذانا صاغية. وتعتمد منصة "يثمر" في خطابها على الفيديوهات والتعليقات القصيرة وعلى الحكم الثمينة وعلى عرض التجارب والشهادات الفردية والجماعية. وهي تحاول أن تجتذب الشباب وألا تدعه فريسة للمنصّات التي يديرها الإرهابيون بشكل احترافي.

ث.3. منصة "لتقف الجهادية" Stop Djihadisme

وهي منصة فرنسية تشتغل بدعم حكومي وتعتمد أساسا على تقبّل المكالمات الهاتفية للعائلات التي انخرط أبناؤها في الإرهاب وذلك من أجل مساعدتهم ومرافقتهم وشدّ أزرهم. كما تستقبل المنصة أيضا كل الذين لهم شكوك في ميولات أحد أقاربهم أو أصدقائهم المتطرفة، وذلك من أجل تبصيرهم بالأساليب الوقائية اللازمة في مثل هذه الظروف. ويقدم موقع المنصة نصائح وإجراءات عديدة تهدف إلى التوقّي والاحتماء من أيّ تهديد إرهابي.

كما توجد منصّات أخرى غير إلكترونية تشتغل على مقاومة الإرهاب وإرساء خطاب بديل، وهي بالأساس مراكز أبحاث أو لجان وطنية مثل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في تونس وهي لجنة تم بعثها في مارس 2015 وتضم ممثلين عن وزارات عديدة معنية بمكافحة الإرهاب إلى جانب خبراء في اختصاصات متعدّدة وذلك من أجل السهر على تنفيذ عناصر الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف التي صدرت في تونس سنة 2016.

توصيات ومبادئ مرجعية لوضع فطط عمل

لهكافمة التطرف العنيف

تقع المسؤولية الرئيسية في تنفيذ أي خطة عربية أو أممية لمنع التطرف العنيف على عاتق الدول المعنية التي يتعين على كل منها أن تنظر في وضع خطتها الخاصة لمنع التطرف العنيف استناداً إلى مبدأ السيادة الوطنية، على أن تراعي في ذلك المبادئ التالية:

أ. ينبغي وضعها بطريقة متعددة التخصصات وشاملة وكلية تستمد مدخلاتها وتستفيد في عملياتها من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الحكومية بجميع مستوياتها، مثل جهات إنفاذ القانون والوزارات السيادية والاستراتيجية ومقدمي الخدمات الاجتماعية والتربوية والسلطات الإقليمية والمحلية ذات الصلة، فضلاً عن الجهات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الشبابية وسائر التنظيمات الأهلية والقيادات الدينية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى زعماء الرأي في المجتمعات المحلية والإعلاميين ورواد الأعمال.

ب. ينبغي أن تكون العمليات المتعلقة بخطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف قائمة على المشاركة في كل مراحلها، بدءاً من تصميمها وحتى تقييمها، لضمان توفر عنصر الملكية الواسعة للخطة واستمرار تعديلها وتحديثها. وينبغي أن يكون أصحاب المصلحة أنفسهم هم أصحاب الدروس المستفادة من تنفيذ خطط منع التطرف العنيف.

ت. يجب أن تكون خطط منع التطرف العنيف قائمة على الأدلة الإجرائية باستخدام بيانات موحدة وتجريبية مصنفة حسب النوع فضلاً عن مراعاتها للسياق القائم حتى تستجيب للتحديات المحلية والوطنية والإقليمية من خلال تحليل الظروف والأوضاع القائمة على أرض الواقع.

ث. ينبغي أن تصمم خطط منع التطرف العنيف بما يناسب مقتضيات الواقع المعيش، وبما يدعم الوفاق الاجتماعي ضد التطرف العنيف، من خلال التشجيع على احترام مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ المساواة أمام القانون والحق في الحماية على قدم المساواة بموجب القانون في جميع العلاقات بين الحكومة والمواطنين. وفي هذا الصدد، ينبغي لخطط منع التطرف العنيف أن تؤسس لإقامة مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات.

ج. ينبغي أن تسهم خطط منع التطرف العنيف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتصدي لدوافع التطرف العنيف، وتحديدًا من خلال:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 01).
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف 04).
- تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لكل النساء والفتيات (الهدف 05).
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 08).
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف 10).
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف 11).

- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (الهدف 16)، وتهدف الغاية - 16 إلى تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً إلى بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

ح. ينبغي أن تتوافق خطط منع التطرف العنيف بشكل وثيق مع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2014/2178) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة التطرف العنيف لمنع الإرهاب؛ وخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة الأمم المتحدة لإشراك الشباب، من قبيل الولاية التي عبّر عنها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن؛ وأن تتسق مع التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان الواقعة على الدولة والمنطقة، وأن تتوافق مع خطط العمل الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

خ. ينبغي أن تستند خطط منع التطرف العنيف إلى نهج "عدم الإضرار" بحيث تتجنب التأثير سلباً على عمل وزارات والإدارات الحكومية ذات الصلة، مثل وزارات التربية والتعليم والتنمية والداخلية والشؤون الدينية والشباب وشؤون المرأة، والخدمات المقدّمة إلى السكان، ولا سيما

الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة. وبالمثل، ينبغي للوزارات والإدارات الحكوميّة ذات الصلة أن تضمن مراعاة السّياسات العامّة لاعتبارات منع التطرف العنيف، وأن تُوضع تلك السّياسات بطريقة تراعي مبدأ "عدم الإضرار" في الخطط الوطنيّة أو الإقليميّة لمنع التطرف العنيف. وفيما يلي جدول مبسّط لأجراً مثل تلك التوجّهات والخيارات:

الأهداف	آليّات تحقيقها	الآثار المتوقعة
1. مراقبة دوافع التطرف العنيف وتأثيراته	<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة الخطاب الذي يحرض على الكراهية والصّادر خاصّة عن رموز السلطة أو عن وسائل الإعلام أو عن الأئمّة في المساجد. والتشجيع على الحوار والتسامح والتّصالح بهدف حل النزاعات وتعزيز السلم الاجتماعيّة. ويكون ذلك بالشراكة بين مختلف الفاعلين ولا سيما جهات الإشراف الإداري والجهات الرّقابيّة وفعالّيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الأئمّة المتنوّرين والأطراف النقايبّة المعنية والإعلاميين المؤثّرين. - مراجعة التشريعات والسياسات العمومية، وإعادة النظر في الإستراتيجيّات والممارسات التي تهدف إلى الوقاية من التطرف العنيف، من أجل التّثبيت من مدى احترامها لمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويكون ذلك بالتعاون مع مراكز البحث القانونيّة والهيئات الوطنيّة العاملة في مجال حقوق الإنسان. 	<ul style="list-style-type: none"> - التقليص أكثر ما يمكن من خطابات العنف والكراهية وتحقيق المصالحات والتوافقات بين الفرقاء. - خطاب ديني خال من كل الإشارات الدّاعية إلى العنف أو المحرّضة عليه. - خطاب إعلامي يثمن قبول الرّأي المخالف ويمتنع عن التحريض والدّعوة إلى إقصاء الآخر المختلف. - ويتم قياس ذلك من خلال آليّات الرصد الملائمة. - تحقيق الجدوى من هذه التشريعات والسياسات والتأكد من احترامها لمبادئ حقوق الإنسان وللمعايير الدوليّة ذات العلاقة. - وتقوم الهيئات المختصة في هذا المجال بمتابعة ذلك.

الأهداف	آليات تحقيقها	الآثار المتوقعة
2. تعزيز سبل التصدي للتطرف العنيف على المستوى المحلي	<ul style="list-style-type: none"> - بحث منصات للحوار مع الشباب ودعم القدرات المحلية (مكونات المجتمع المدني) في مجال التوقي من التطرف العنيف، مع التركيز على ترسيخ قيم التسامح والإنسانية وتعزيز الثقة ونبذ مختلف أشكال التعصب والتمييز. وتشرف على هذا التمشي جهات وطنية ذات مصداقية بالشراكة مع الجمعيات المدنية المعنية. - القيام بحملات توعوية حول مخاطر ظاهرة التطرف العنيف وآثارها السلبية على المجتمع، يساهم فيها كل المعنيين من بين العاملين أو الناشطين في الفضاءات المنتجة للقيم ولا سيما الفضاء الديني والفضاء التربوي والفضاء الثقافي. - تدريب الإعلاميين العاملين في المحليات والمحامين والأمنيين حول آليات التوقي من الظاهرة الإرهابية، بالشراكة مع الهياكل المعنية. 	<ul style="list-style-type: none"> - انخراط فعلي للشباب والمنظمات المجتمع المدني في تفعيل منصات الحوار وتزويدها بالمحتوى الوجيه، تمهيدا لتحويلها إلى منتديات حوارية فعالة على المستوى المحلي بالتفاعل مع النشاط الحقوقيين والمسؤولين المحليين. - تطوّر وعي المواطنين وخصوصا الشباب منهم وانخراطهم في دينامية مقاومة الإرهاب بشكل متواصل، بروز شبكات فعالة للعمل المشترك بين المؤسسات التربوية والشبابية والثقافية والمسجدية من أجل مواجهة التطرف العنيف. - تعامل جيد وشفاف للأمنيين مع السلوكيات والأحداث الإرهابية بما يعزز الثقة بينهم وبين المواطنين. - عدم خضوع الظاهرة الإرهابية لأجندات ولوبيات وذلك بفضل قدرة الإعلاميين على التعامل الموضوعي مع هذه الظاهرة محليا ووطنيا.
3. إعادة إدماج سجناء القضايا الإرهابية والعائدين من بؤر التوتر والمتضررين من الإرهاب	<ul style="list-style-type: none"> - بحث مراكز "إدماج" تقوم بـ دورات تدريبية لإكساب مهارات الحياة. - جلسات حوارية وورشات تفكير تفاعلية، وذلك بالشراكة مع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بالموضوع. 	<ul style="list-style-type: none"> - تغير نمط التفكير والاتجاهات السلوكية لدى الشباب الذي عاش التجربة الإرهابية. - استعادة العائلة والمجتمع لزام المبادرة. - الاندماج التدريجي اجتماعيا واقتصاديا. - إعطاء إشارة إيجابية لعائلات الشباب المتورط في الإرهاب مفادها أنّ الدولة حريصة على إنقاذ أبنائهم.

الأثار المتوقعة	آليات تحقيقها	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> - قطع الطريق على الشبكات الإرهابية - السّاعية إلى استعادة الشباب المسرّحين. - المراجعة الفكرية للمعتقدات المتطرفة - وتبني منظور ديني وسطي وسمح. - زرع الشك في إيديولوجية الشباب المتطرّف. 		
<ul style="list-style-type: none"> - متابعة علمية لتطور ظاهرة التطرف العنيف وتعقيداتها بما يسمح بمراكمة المعرفة بهذه الظاهرة. - التخلص من التصورات المغلوطة حول ظاهرة التطرف العنيف والتي تنتج خارج الأطر العلمية. 	<p>بعث "مراسد للوقاية من التطرف العنيف" تقوم بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> - رصد الخطاب الديني في المساجد ومواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، - بحوث ودراسات بما في ذلك بناء مؤشرات وإعداد إحصائيات محيئة حول تطوّر التطرف العنيف فكريا وممارسة، - التنسيق بين مختلف المتدخلين وتحديد أفضل الممارسات للتوقي من التطرف العنيف، - وضع خطط استراتيجية لسياسة دينية تقوم على حوكمة المؤسسات الدينية، وترشيد الخطاب الديني، - المساهمة في إنشاء منصّة تضمّ مختلف مكّونات المجتمع المدني المعنية - بمكافحة التطرف العنيف و/أو الوقاية منه، - تطوير منظومة رصد ومتابعة الممارسات الناجحة (Best practices) في مجال الوقاية من التطرف العنيف، - وضع دليل تدريبي للأئمة والنشطاء في المجال الدعوي لتطوير مهاراتهم البيداغوجية. 	<p>4. تعزيز سبل فهم الظاهرة الإرهابية وتقييمها من أجل الحد منها ومقاومتها</p>

الأثار المتوقعة	آليات تحقيقها	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> - طمأنة ضحايا الإرهاب ومساعدتهم على التعامل الجيد مع الوضعيات المستعصية. - التقليل من عدد الشبان الذين يمكن استقطابهم وذلك بمساعدة العائلات على التفطن لتغيرات سلوك أبنائها - بناء الثقة بين ضحايا الإرهاب والمركز من أجل تشجيع العائلات والشباب على التعامل مع الهياكل والمؤسسات العمومية. 	<ul style="list-style-type: none"> - إحداث مركز إصغاء وتوجيه يتقبل مكالمات العائلات المتضررة من الإرهاب والعائلات التي تشك في ميولات أبنائها المتشددة وذلك من أجل توجيهها وإرشادها ومرافقتها في التعامل مع أبنائها. - تهيئة هذا المركز ليكون فضاء يتلاقى فيه المتضررون من الإرهاب لتبادل التجارب والمعطيات. - وضع تدابير «يقظة اجتماعية» لرصد شبكات التواصل الاجتماعي التي تستقطب الشباب لفائدة التنظيمات الإرهابية. - تعزيز هذا المركز بعلماء نفس واجتماع وخبراء قانون ومرشدين ومتخصصين في العلوم الشرعية. 	<p>5. متابعة الحالات المعنية بالسلوك المتطرف العنيف ومرافقتها</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تشرب ثقافة حقوق الإنسان بسلاسة وتمثلها بهدوء. - تحسن مستوى الوعي المواطني بصفة تدريجية. - أداء الواجبات قبل المطالبة بالحقوق. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدماج مبادئ حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم. - اعتماد المقاربة الحقوقية في تدريس المواد الاجتماعية. - تعميم نوادي المواطنة على مختلف المؤسسات التربوية. 	<p>6. التربية على ثقافة حقوق الإنسان</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحسن مخرجات الأنظمة التعليمية والتدريبية. - تحسن مؤشرات جودة التربية والتعليم والتدريب. - المساهمة في تحصين الشباب ضد الفكر المتطرف والسلوك العنيف. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدماج مهارات الحياة ضمن المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم. - تعميم اعتماد المقاربة بالكفايات في جميع مجالات التعليم والتدريب. 	<p>7. التربية على الحياة وتنمية الذات</p>

توصيات عملية للنهوض بواقع الشباب العربي المعرض لتأثيرات الفكر المتطرف العنيف

حيث أنّ الشباب العربي، كشريحة اجتماعية وكفئة عمرية وكقوة طلائعية في آن معا، مستهدف من قبل التيارات الفكرية العنيفة، فإننا نوصي بتوحي أهداف ذكية واتباع مسارات سوية وسياسات استراتيجية ووظيفية وتشغيلية من شأنها أن تفتح سبلا ومسالك جديدة أمام هذا الشباب حتى يحقق ذاته ويساهم في الفعل الاجتماعي بحسب ما هو متاح من فرص وما هو ممكن من طاقات. وفيما يلي تفصيل لذلك حرصنا فيه على اقتراح آليات وإجابات وإجراءات توافق احتياجات الشباب وتحقق ما أمكن من رغباتهم:

- التعجيل بإصلاح المنظومات التربوية ومنظومات التدريب المهني ومنظومات التعليم العالي، بعد تشخيص وضعها، هيكلية ووظيفية، تشخيصا منظوميا يأخذ بعين الاعتبار العلاقة العضوية بين تلك المنظومات ولا سيما من ناحية المدخلات والمخرجات والعمليات.
- إيجاد آليات عادلة ومنصفة تضمن تكافؤ الفرص في التعليم والتشغيل وتتمن الكفاءة والجدارة.
- مراجعة الزمن المدرسي في علاقته بالزمن العائلي والزمن الاجتماعي، وتنشيط الحياة المدرسية بما ييسر التنمية الذاتية ويساعد على اكتساب مهارات الحياة.
- تطوير منظومة التدريب المهني وجعلها فضاء جاذبا لتعلم المهن الجديدة ولإتقان المهن القديمة.
- مساعدة كل المتعلمين على الإتقان المبكر للغة العربية، باعتبارها مقوما أساسيا من مقومات الهوية الوطنية والقومية وبعثنا على الشعور بنخوة الانتماء إلى الأمة العربية وثقافتها وحضارتها.
- دعم تدريس اللغات الأجنبية، كما ونوعا، من أجل توسيع آفاق المتعلمين معرفيا وسلوكيا ومهنيًا.
- دعم الشراكة بين مراكز التدريب المهني والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، والاستفادة من تجارب التدريب بالتداول التي أثبتت جدواها في بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا.
- مراجعة منظومة التوجيه المدرسي والجامعي وتأهيلها من أجل جعلها تستجيب لاحتياجات التلاميذ والطلبة وتراعي قدراتهم وميولهم.
- تشجيع انفتاح الجامعات العربية على نظيراتها الأجنبية وتيسير تنقل الطلبة بين الجامعات.

- ترشيد تجربة التعليم الخاص في جميع المراحل التعليمية، بما يجعله رافدا للتعليم العمومي وليس بديلا عنه.
- تحسين منظومة النقل المدرسي والجامعي وحماية المرافق التعليمية من كل ما يهدد أمنها وحرمتها وسلامة مرتفقيها ومنتسبيها والعاملين فيها.
- تأمين كل شروط حفظ الصحة والنظافة داخل الفضاءات الدراسية وفضاءات إقامة التلاميذ والطلبة.
- التخلي عن آليات التشغيل الهش ووضع استراتيجيات وطنية لتشغيل الشباب وفق منطق التخطيط الاستراتيجي والاستهدافي.
- تربية الشباب على ثقافة المبادرة والعمل والمثابرة، ومساعدتهم على تشرب قيم الجودة والامتياز والابتكار.
- وضع برامج مداربة ومرافقة لطلبة السنوات النهائية من أجل تهيئتهم وإعدادهم للاندماج في الحياة المهنية وخوض غمار تجربة العمل المستقل.
- رقمنة خدمات التشغيل والتوظيف ودعم آليات التشغيل الإلكتروني.
- تطوير خدمات مكاتب التشغيل وتعميمها على جميع المناطق ولا سيما المدن الصغرى والأرياف.
- تيسير اندماج الشباب المتنازع مع القانون في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال مساعدته على بعث المشاريع الصغرى إثر الخروج من الإصلاحية أو من السجن.
- ترشيد أداء الجمعيات التنموية ودعم دورها في التشغيل المحلي.
- تمكين الباعثين الشبان من امتيازات خاصة من شأنها أن تحفزهم على الاستثمار بأقل الشروط الضمانية.
- نشر ثقافة المقاولة وريادة الأعمال على أوسع مدى والترية عليها.
- تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي كلما تعلق الأمر باستثمار نوعي أو واعد أو باستثمار في منطقة ذات أولوية تنموية.
- إحداث آليات تمويل جديدة من شأنها التشجيع على بعث المشاريع الصغرى والمنتاهية الصغر، على غرار صناديق الإنماء المحلية.

- تنوع مجالات الاستثمار الشبابي لتشمل التراث المادّي واللامادّي والسياحة الثقافيّة.
- وضع برامج للوقاية من الإدمان بجميع أشكاله، ومقاومته قبل أن يستفحل، والحدّ من آثاره المدمّرة في صورة انتشاره.
- تعميم مراكز تأهيل المدمنين على جميع الجهات.
- تفعيل نظام العقوبات البديلة ولا سيما العقوبات التي تستثمر العلاج بالعمل.
- المضيّ قدما في المقاومة الجديّة لكل أشكال الفساد الإداري والمالي وللتهرّب الجبائي وللتهريب وللإرهاب.
- تنظيم هجرة الشباب، بالتعاون مع دول الاستقبال، وتأهيل الرّاعبين فيها للحصول على فرص عمل حقيقيّة، والتصديّ الفعّال للهجرة غير الشرعيّة.
- تنمية أمّاط العيش السّليم لدى الشباب والتربية عليها.
- نشر ثقافة التطوّع والعمل التضامني والتربية عليها.
- التربية على القيم العربيّة الإسلاميّة السّميحة، والانفتاح على القيم الكونيّة ذات العلاقة بحقوق الإنسان الأساسيّة.
- تجريم كلّ أشكال العنف والميز العنصري، والحزم في معاقبة المتجاوزين.
- تمكين مسلوبي الحرّيّة، من معتقلين ومحتجزين ومسجونين ومحتفظ بهم، من جميع حقوقهم الأخرى ومعاملتهم معاملة إنسانيّة تحفظ كرامتهم.
- تفعيل حق جميع المواطنين في النفاذ إلى المعلومة.
- حفظ المعطيات الشخصيّة وتأمينها ضدّ أيّ تلاعب أو توظيف غير قانوني.
- نشر ثقافة الوقاية من التعذيب ومن كلّ أشكال سوء المعاملة أو المعاملة اللإنسانيّة أو المهينة.
- ضمان حق العمل والعيش الكريم للشباب ذوي الإعاقة واعتبارهم ذوي أولويّة في الحصول على جميع حقوقهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة.
- تشجيع الشباب على المشاركة في إدارة الشأن العام وعلى ممارسة الأنشطة المدنيّة والسياسيّة.
- تحفيز المشاركة الشبائيّة في العمل الجمعيّاتي.

- دعم التربية على المواطنة وعلى المشاركة المجتمعية، من خلال دورات تدريبية استهدافية لفائدة الشباب.
- إقرار مبدأ التناسف الأفقي والعمودي في كافة مجالات المشاركة السياسية والمدنية، بما في ذلك تركيبة هياكل تسيير الأحزاب والمنظمات الوطنية.
- تشجيع التدين الوسطي والتربية عليه في الأسرة وفي المؤسسات التعليمية.
- نشر الخطاب الديني المعتدل والقريب من اهتمامات الشباب ولغته، وتشبيب الإطارات المسجدية بانتداب الكفاءات الجامعية الباحثة عن شغل.
- ترشيد الخطاب الإعلامي ومحاربة العنف اللفظي والتسيب اللغوي.
- تكريس ثقافة المواطنة والعيش المشترك والانفتاح والغيرية والإيثار.
- إصلاح المنظومة السجنية وتأهيلها وفق ما تقتضيه المعايير الدولية.
- تكريس ثقافة الأمن الجمهوري ودعم ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها.
- تعميم المراكز الثقافية والمرافق الترويحية على كل المناطق، والتشبيك بينها وبين المؤسسات التربوية ومنظمات المجتمع المدني.
- الإحاطة بالمواهب الشابة ومرافقتها ورعايتها.
- وضع آليات جهوية ومحلية للتنمية الثقافية وتكثيف منتديات الشباب وملتقيات.
- تعميم خدمات الأنترنت وضمان مجانيته في الأوساط الفقيرة.
- توفير خدمة الأنترنت المجاني في الفضاءات العامة بما يستجيب لكثافة الاستعمال.
- تشجيع الشباب على الاستثمار في مجالات الاقتصاد الرقمي.
- ترشيد استخدام شبكة الأنترنت وسنّ التشريعات الرادعة للتجاوزات، وحماية المنظومات الرقمية الوطنية من الاختراق والقرصنة.
- ترشيد استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في مختلف المراحل التعليمية.
- تثمين الذكاءات المتعددة والمهارات المتنوعة، وضمان فرصة عمل لكل باحث عن شغل.
- رفع مستوى تشغيلية الشباب الجامعي بتأهيل برامج إعداده لخوض معترك الحياة.

- تنويع الاقتصاديات وآليات الإدماج الاقتصادي، باعتماد مجلوبات الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التضامني والاقتصاد الأخضر، إلخ.
- وضع حوافز نوعيّة وجاذبة للاستثمار في الجهات والمناطق ذات الأولويّة التنمويّة.
- تيسير نفاذ الشباب إلى الخدمات الأساسيّة وتحسين جودة الخدمات العموميّة وتقريبها إلى المواطن حيثما كان.

إذا الشاب يوماً أراد الحياة...

ما من شك في أنّ الشباب يمثلون جذوة الحياة المتقدمة في صلب كل مجتمع وكلّ أمة. فهم يحملون مشروع التجديد ومشعل المبادرة ورهان التغيير في جميع ملامحه وأشكاله. ولذلك تحرص كل الشعوب على استثمار هذه الثروة البشرية في رفع التحديات التاريخية وتأكيد الذات الوطنيّة والحضاريّة. لكن ذلك الاستثمار لطاقة الشباب يظل متفاوتاً من مجتمع إلى آخر ومن لحظة تاريخيّة إلى أخرى تبعاً للسيّاقات السائدة والمنظورات المهيمنة والفرص المتاحة واتجاهات صنع القرار النشيطة. وفي كل الأحوال، لا تجد تاريخانيّة المجتمع - أيّ مجتمع - طريقها إلى التشكل والتجدّد في شكل فعل اجتماعيّ حركيّ متصل النبضات بمنأى عن هذا الدفق الذي يدفع به الشباب في شرايين المنظومات الاجتماعيّة التي إليها ينتمون وفي صلبها يتحرّكون ومن خلالها يفعلون. ولذلك، كان حقاً على المجتمع أن يحتضن شبابه وأن يهيئ لهم ما أمكن من مسالك المشاركة في أخذ القرار وتدبير شؤون الحياة العامّة وبناء الغد المنشود.

وينتظر من هذه الشريحة الاجتماعيّة الواسعة أن تسهم بإبداعاتها الفكرية في نحت مستقبل أوطانها ومجتمعاتها. ويصبح هذا الانتظار أكثر إلحاحاً في المجتمعات التي يمثل فيها الشباب أغليّة السكان وأكثرهم تعلماً. وهذا حال المجتمعات العربيّة التي ترى في الشباب صانع آمالها وباني غدها ومحقق رهاناتها، على الرّغم ممّا أصبح يلاحظ لدى هذه الفئة من عزوف عن الأنشطة المدنيّة وضعف في الالتزام الفكري والسياسي ونزوع إلى الاستهلاك السّلبى لكل ما هو دارج وشائع. بيد أن هذه الملاحظة العفويّة لا ترقى إلى مستوى الحكم العلمي ولا تنفي فرضيّة عجز هياكل المجتمع الرّسميّة منها والأهليّة عن استقطاب الشباب وتوظيف طاقاته الفكرية الكامنة منها والمنطلقة في تفعيل الخيارات الوطنيّة ذات العلاقة براهنه وبمستقبله، على غرار الدّيمقراطيّة والتنمية والعدالة الاجتماعيّة والقضاء على الأميّة بجميع أشكالها.

ولا شك أنّ الشباب العربي مثقل بالمشكلات، بدءاً بسوء التمدرس والبطالة وانتهاء بانتشار الفكر المتطرّف العنيف بين صفوفه، ممّا جعل مشاركته في الشأن العام ضعيفة ومحتمّمة. والمتأمل المنتبه في وضع هذه الشريحة الاجتماعيّة الهامّة، كمّاً ونوعاً، يلاحظ هامشيّتها وتهميشها

في آن معا، على جميع المستويات، مما جعلها ضعيفة التأثير في مجريات الأحداث وميالة إلى الانكماش طورا والتمرد طورا آخر. أما أخطر ما يشد الانتباه في هذا الوضع السلبي الذي أصبح عليه الشباب العربي منذ عقود والذي استفحل منذ مستهل الألفية الجديدة، في ظل ثورة رقميّة كونيّة لم ينل الشباب منها إلا الفتات، تلتها ثورات شعبيّة وطنيّة فجرها الشباب ثم أضحو لها دخانا، فهو ذلك المعيش الشبائيّ الإشكاليّ الذي جعل السواد الأعظم من الشباب يعيشون أزمته على أنها إخفاقات وإحباطات شخصيّة مما دفعهم إلى البحث عن حلول فرديّة بعضها محفوف بالمخاطر وبعضها الآخر موسوم بالارتجاليّة في ظل محدوديّة التكوين والخبرة.

وأمام هذا الأفق الغائم الذي يجد الشباب العربي نفسه تلقاه اليوم، أصبح لزاما على كلّ الفاعلين الحكوميين والسياسيين والمدنيين أن يوحّدوا الجهود من أجل استنباط مقاربة جديدة لإعادة تصوّر منزلة الشباب في المجتمعات العربيّة ومن ثمّ المساعدة في رسم سبل جديدة تفتح إمكانات الفعل أمام الشباب وتفضي إلى بناء مشاريع حياتيّة حقيقيّة تستجيب ليس فقط لاحتياجات الشباب وإنما أيضا لاحتياجات المجتمع المتنامية في ظل عالم مفتوح. إنّ هذه المهمة ترقى إلى مستوى مشروع وطنيّ وقوميّ يعيد إلى الشباب الأمل في المستقبل ويؤمّن للمجتمع غدا أفضل من يومه وأمسه. وما من شكّ في أنّ مهمّة بهذه الأهميّة لا تبنيها يد واحدة مهما كان ثباتها، ولا تحقّقها الأيدي المرتعشة ولو كثر عددها. ولذلك، فإنّ هذا الرهان لا يمكن إلا أن يكون جماعيا وتكافليا وفق مقاربة منظوميّة دامجة لا تستثني أيّ فاعل يمكنه تقديم إضافة في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية بشريّة استراتيجيّة بعيدا عن الهبات العاطفيّة والتوظيفات السياسيّة والأيدولوجيّة.

إنّ الشباب العربي اليوم وهو يواكب معيش نظرائه في "العالم المتقدّم" تتناهبه هواجس كثيرة يختلط فيها اليأس بالطموح ويمتزج الأمل بالأمل ويتنافذ التفاؤل مع التشاؤم. وهذا الوضع اللامعباري "بامتياز" يحتمّ تدخلا تأطيريا تحفيزيا إسناديا في صيغة مرافقة غير نمطيّة تساهم فيها كلّ مؤسّسات المجتمع بدءا بالأسرة (منظومة الانتماء الاجتماعي الأولى) وانتهاء بالهياكل الحكوميّة الرّسميّة (مؤسّسات الدّولة)، على أن يكون لمنظمات المجتمع المدني (الجمعيات بجميع أصنافها) وللشركات الخاصّة (مؤسّسات القطاع الخاص) وللمنشآت العموميّة (مؤسّسات القطاع العام) دور محوريّ في تدريب الشباب وإعداده للحياة. وهنا موضع الإشارة إلى أهميّة دور

المؤسّسات التربويّة والتدريبية والتعليميّة، ولا سيما مؤسّسات التعليم المدرسي ومراكز التدريب المهني والجامعات، في تأطير الشباب وتوجيهه وإدماجه في حركة الحياة.

وما من شكّ في أنّ هذه المقاربة المنظوميّة الدّامجة تبنى على مسلّمة أساسيّة مفادها أنّ الشباب أولويّة وطنيّة وقوميّة وأنّه مفتاح لحلول كثيرة في مضمار التنمية البشريّة رغم أنّ النظرة الغالبة إليه ظلت تعتبره مشكلا. وحتى لو أشكل علينا وضع الشباب اليوم، فعلينا أن نتذكّر دائما أنّهم بناء الغد. وما لم نأخذ اليوم بأيديهم ونحفّزهم على الفعل، فسيكون بناء مجتمع الغد ضعيف الدّفق ومحدود الأفق.

وقد يجوز لنا القول “إذا الشابّ يوما أراد الحياة، فلا بدّ أن يستجيب البشر”، قياسا على قول الشاعر التونسي أبي القاسم الشابيّ “إذا الشعب يوما أراد الحياة، فلا بدّ أن يستجيب القدر”، إذا سلّمنا بأنّ الشباب هم قاطرة المجتمع وقوّته الطلائعيّة ورأس حربته في مقاومة التخلف. ولكن الشباب اليوم منهكون ومثقلون بأعباء الحياة منذ حداثة سنّهم في عصر تسارع فيه نسق الحياة وشحّت الموارد وتنامت المطالب الحياتيّة. لكنّ قدرهم أن يكونوا بناء الغد. وهذه مسؤوليّة اجتماعيّة وتاريخيّة تتطلب توفير كل شروط الإعداد للحياة، حتى يكون الشباب قادرين على التفكير والتعبير والتدبير لأنفسهم ولمجتمعهم أيضا. وإنّه لمن الإجحاف أن نطالب الشباب بفعل اجتماعيّ نشيط يساهم مساهمة فعّالة في صنع تاريخيّة المجتمع ما لم نهيّ لهم أسباب ذلك الفعل من إعداده علميّ وعمليّ وثقافيّ للمضيّ قدما في مراكمة المنجز الحضاري جيل بعد جيل. لكنّ ذلك لا يمنع من الإقرار بأنّ إرادة الشباب الصّلبة وتصميمه على بلوغ أهدافه وتحقيق طموحاته يمكن أن تصنع “معجزة الانبعاث من تحت الرّماد” على طريقة طائر الفينيق.

قائمة المصادر والمراجع

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر/تشرين الأول 1948.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966.
- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، 1989.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 288/60 المتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، (S/RES/2250 09 08 288/A/RES/60 أيلول/سبتمبر 2006)،
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 حول الشباب والسلام والأمن، (S/RES/2250 09 كانون الأول/ديسمبر 2015)،
- خطة العمل لمنع التطرف العنيف، تقرير الأمين العام، (674/A/70 كانون الثاني/يناير 2016).
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 291/70 المتعلق باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (01 تموز/يوليو 2016) 291/A/RES/70
- قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 15/30 بشأن حقوق الإنسان ومنع التطرف العنيف ومكافحته،
- إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها 66/137 المؤرخ في 19 كانون الأول/ديسمبر 2011 (الفقرة 07).
- “منع التطرف العنيف من خلال التعليم”، دليل لصانعي السياسات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2018.
- هاورد ويليامسون، دعم الشباب في أوروبا - مبادئ وسياسات وممارسة، مجلس أوروبا، ستراسبورغ، 2002.
- المرصد الوطني للشباب، التقرير التأليفي للحوار المجتمعي حول شؤون الشباب وقضاياها، تونس، 2016.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز مشاركة الشباب السياسيّة طيلة فترة الدّورة الانتخابيّة، 2003.
- اليونسكو، مساهمة اليونسكو لتمكين الشباب من خلال سياسات وطنيّة، باريس، 2004.
- مكافحة التطرّف العنيف - دليل من الشّباب إلى الشّباب، مؤسّسة كوفي عنان، بدون تاريخ.
- وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرّف العنيف - الطبعة الأولى، مكتب الأمم المتّحدة لمكافحة الإرهاب، 2017.
- التعليم والهوية ومنع التطرف - مذكرة حول السياسات والتطبيق العملي لإعلام الاستراتيجيات الوطنيّة المعنيّة بمنع التطرّف العنيف وتعزيز السّلام المستدام - وصل وICAN- خريف 2017.
- أحمد كنعان، الشباب ومشكلات النموّ السكّاني، في "بناة الأجيال"، العدد 25، مركز ابن خلدون ودار الأمين، القاهرة، 1997.
- أنوار بوخريص، المسار الجغرافي للنزاع والتطرّف في تونس، مركز كارنيغي، 20 تموز/يوليو 2017.
- عبد الحسين شعبان، البيئة الفكرية الحاضنة للتطرّف والإرهاب ودور الجامعات في التصدّي والمواجهة على المستويين الفكري والأكاديمي، في: الحوار المتمدن - العدد 6114 - 2019/01/14.
- إخفاق الإتّصال الإستراتيجي لـ"داعش" - Douglas Wilbur, Propaganda's Place in Strategic Communication: The Case of ISIL's Dabiq Magazine, International Journal of Strategic Communication, May 2017, DOI: 1553118X.2017.1317636/10.1080
- هزيمة التطرّف العنيف المستلهم من العقيدة، مركز كارنيغي، 2019.
- الأصولية العنيفة: من "الهيبيز" إلى "داعش"، مركز كارنيغي، 2019.
- تغذية التطرّف: ترامب وداعش، مركز كارنيغي، 2019.
- المقاربات الشاملة للوقاية من التطرّف العنيف، مركز كارتر، مارس 2018.
- هيفاء سلام، المؤسسات التربوية ودورها في منع التطرّف العنيف، ورقة بحثية، الجامعة اللبنانية، 2018.

- حول التعليم والوقاية من التطرف العنيف، الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ - الايني. <http://www.ineesite.org/en/preventing-violent-extremism>
- مصطفى الرزازي، عوامل انجذاب الشباب إلى التطرف، مجلة ذوات، عدد 51، مؤسسة مؤمنون بلا حدود.
- محسن عوض، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، القاهرة، ديسمبر/كانون أول 2012.
- (Lola Aliaga لولا ألياغا) Kloé Tricot O Farrell (كلوي تريكو أوفاري)، مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهدة بالنوايا الحسنة؟ منظمة سيفرورد ومركز الكواكبي للدراسات الديمقراطية، 2018.
- محمد سليمان أبو رمان وآخرون، وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والغرب، مؤسسة فريدرش ايبرت، عمان، 2016.
- عمر التومي الشيباني، الأسس النفسية والاجتماعية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1987.

عينة من أهم مراكز البحث حول التطرف العنيف والإرهاب. في العالم

Center for law and Counterterrorism (CLC), Foundation for Defense of –
/Democracies, Washington, DC, United States <http://www.defenddemocracy.org>

Center for policing terrorism (CPT), Manhattan Institute, New York city, US –
<https://www.manhattan-institute.org/securing-our-cities>

Center on Global Counterterrorism Cooperation, Washington, DC, US –
<http://issat.dcaf.ch/Share/People-and-Organisations/Organisations/Center-on-Global-Counterterrorism-Cooperation>

Center on Terrorism, John Jay College of Criminal Justice, New York, US –
<https://www.jjay.cuny.edu/center-terrorism>

Center on Terrorism and Counterterrosim, Foreign Policy Research Institute, –
/Philadelphia, Pennysylvania, US <https://www.fpri.org/research/terrorism>

Center on Terrorism and Irregular Warfare, Naval Postgraduate –
School, Monterey California, US https://my.nps.edu/home?p_p_id=3&p_p_lifecycle=0&p_p_state=maximized&p_p_mode=view&_3_advancedSearch=false&_3_groupId=0&_3_keywords=terrorism&_3_assetCategoryIds=106380125&_3_delta=20&_3_resetCur=false&_3_cur=1&_3_struts_action=%2Fsearch%2Fsearch&_3_assetTagNames=center+on+terrorism+and+irregular+warfare&_3_andOperator=true

Centre des nations unis pour la lutte contre le terrorisme <https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/fr/centre-des-nations-unies-pour-la-lutte-contre-le-terrorisme-uncct>

/Centre d'analyse du terrorisme CAT <http://cat-int.org> –

Centre Canadien d'engagement communautaire et de prévention de la violence –
<https://www.securitepublique.gc.ca/cnt/bt/cccepv-fr.aspx>